وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم الإقتصادية

عنوان المذكرة

# التجارة السلعية العربية البينية في ظل إتفاقية جافتا

# (1998 –2018 )

مذكرة مكملة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالبة:
✓ أمال زعير

تحت إشراف الأستاذ
علي بلارو

لجنة المناقشة

| الإسم واللقب | الرتبة العليمة | الصفة | الجامعة |
|---|---|---|---|
| يونس بوعصيدة رضا | أستاذ محاضر أ | رئيسا | جامعة 20 أوت 1955 سكي |
| بلارو علي | أستاذ محاضر أ | مشرفا | جامعة 20 أوت 1955 سكي |
| بوعفار أمال | أستاذ محاضر أ | ممتحنا | جامعة 20 أوت 1955 سكي |

السنة الجامعية 2021/2020

# شكر وتقدير

اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وعلو مكانك

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان الى من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

الى من لم يبخل علينا بالمساعدات المعنوية والعلمية

الشكر الجزيل الى الأستاذ بلارو علي

على الإرشادات والتوجهات وعلى قبوله الإشراف على هذا العمل

شكر خاص الى جميع الأستاذة الأفاضل الذين لم يبخلوا علينا طلبة فترة الدراسة.

إهداء

وصلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم وآله وصحبه الميامين ومن تبعهم

بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

إلى الشمعة المحترقة من أجلنا..... ونبراس الحكمة الذي تنحني هامتي له خجلا

أبي العزيز " أحمد"

إلى منبع الحب وصدر الحنان.... التي ربت وكافحت وسهرت ..... المعطاءة بلا إنتهاء..... إلى

طعم السكر وعبق الريحان....

أمي الحبيبة "نوارة"

إلى من أشد بهم أزري.... ومدوا لي يد العون والمساعدة لإتمام دراستي

أخوتي وأخواتي

إيناس- إلياس- أماني- آية سيف العدل

أمال

**ملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط على الدور الذي لعبته اتفاقية جافتا في أداء التجارة السلعية العربية البينية والاهمية الكبيرة في إقتصاديات الدول العربية، كونه أحد القطاعات الرئيسية المشاركة في النتائج المحلي الإجمالي

كما اكدت الأبحاث الحديثة في التأثير الإيجابي لتجارة السلعية العربية البينية في تعزيز قدراتها والرفع من حجم التبادل التجاري بينها.

إلا أنها تواجه العديد من التحديات والمعوقات التي حالت دون تحقيقها لأهدافها وإبقاء حصتها متواضعة رغم الجهود المبدولة

**الكلمات المفاتحية:**

- التجارة السلعية العربية البينية
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
- تكامل إقتصادي

**Résumé**

Cette étude vise à faire la lumière sur le rôle joué par l'Accord de JAFTA dans la performance du commerce interarabe de marchandises et la grande importance dans les économies des pays arabes, étant l'un des principaux secteurs participant aux résultats intérieurs bruts

Des recherches récentes ont également confirmé l'impact positif du commerce interarabe des marchandises dans le renforcement de ses capacités et l'augmentation du volume des échanges commerciaux entre eux.

Cependant, il fait face à de nombreux défis et obstacles qui l'ont empêché d'atteindre ses objectifs et de garder sa part modeste malgré les efforts consentis.

**Mots clés:**

- Commerce intra-arabe des matières premières
- Grande zone de libre-échange arabe
- l'intégration économique

# مقدمة

**مقدمة:**

في ظل تنامي دور التجارة الخارجية في جميع دول العالم في ضوء سياسات تحرير الأسواق والإنفتاح التجاري الدولي، أدركت الدول العربية أهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية فأنخرطت في العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والأقليمية والدولية ونذكر منها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والمتتبع لتطور التجارة السلعية العربية البينية خلال العقدين الأخرين يجد أن تطور نمو التجارة السلعية العربية البينية نزيد عن الضعف لنمو التجارة العربية الإجمالية خلال نفس الفترة وعلى رغم من ذلك بقيت حصتها متواضعة، وفي هذا الإطار وانطلاقا من ادراكنا العميق بأهمية التجارة السلعية العربية البينية ودورها المركزي في تحقيق التنمية الإقتصادية العربية المنشودة جاءت الرغبة في اختيار هذه الدراسة أن وجدنا ضرورة تسليط الضوء على الحجم المنخفض للتبادل التجاري بين الدول العربية من خلال البحث في واقع التجارة العربية البينية والتحديات والمعوقات في ظل المستجدات العالمية والإقليمة.

**وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:**

ماهو الدور الذي تلعبه اتفاقية الجافتا واثرها على التجارة السلعية العربية البينية؟

كما تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهي معوقات التكامل الإقتصادي العربي؟

2- ماهي أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟

3- ماهي التحديات التي تواجه التجارة العربية البينية؟

**فرضيات البحث:**

قصد الإجابة على الأسئلة المطروحة قمنا بطرح الفرضيات التالية:

1- هناك عدة معوقات التكامل الإقتصادي العربي منها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

2- من أهداف التي سعت إليها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

- من التحديات التي تواجه التجارة العربية البينية القدرة الثنائية للمنتجات العربية مقارنة بالمنتجات العالمية ضعيفة نسبيا من حيث أسعر والجودة والتكاليف.

**مبررات اختيار الموضوع نذكر أهمها:**

- ارتباط الموضوع بإختصاص الباحث
- الأهمية موضوع التجارة السلعية العربية البينية في ظل التحولات التي يشهدها العالم المعاصر.

**أهداف البحث:**

- التعرف على نشأة المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهدافها
- التعرف على أداء التجارة السلعية العربية البينية
- معرفة التحديات والمعوقات اليت تواجه التجارة العربية البينية.

**أهمية البحث:**

تأتي أهمية البحث في الأهمية التي تلعبها التجارة السلعية العربية البينية ودورها المركزي في تحقيق التنمية الإقتصادية ودور الذي لعبة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتسلط الضوء على الحجم المنخفض للتبادل التجاري بين الدول العربية.

**حدود الدراسة:**

**تتمثل حدود الدراسة:**

- الحدود المكانية فإن الدراسة تخص واقع الدول العربية بالتركيز على التجارة السلعية العربية البينية وأدائها.
- الحدود الزمانية: لقد ثم اختيار الإطار الزمني لعام 1998 م إلى 2018م، نظرًا لما يحمله هذا الإطار من محطات وأحداث هامة، أهمها انشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

**منهج الدراسة:**

قصد الإجابة على هذه الإشكالية المطروحة واختيار مدى صحة الفرضيات المقترحة اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لسرد مختلف المفاهيم حول التجارة السلعية العربية البينية واستعنا بمختلف الإحصائيات قصد تحليل اداء التجارة السلعية العربية البينية.

**صعوبات الدراسة:**

إن الصعوبات التي واجهناها في هذا المبحث تتمثل في الجانب التطبيقي ، فقد واجهنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتجارة السلعية العربية البينية بين تضارب الإحصائيات واختلاف مصادرها وهذا أخدا منا الكثير من الوقت، واستدعى منا الدقة قصد اختيار الأفضل والأقرب من الصحة ولايتنا قضى مع الواقع.

**هيكل الدراسة:**

للإتمام بكل جوانب الموضوع قسمنا بحثنا إلى فصلين:

خصص الفصل الأول إلى الإطار النظري لتكامل الإقتصادي العربي ومنطقة التجارة الحرة وقسم إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول التكامل الإقتصادي العربي، والمبحث الثاني تطرقنا إلى الأساس النظري لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وخصص المبحث الثالث للدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فقد ثم التركيز على واقع التجارة العربية البينية وذلك في مبحثين، المبحث الأول دراسنا فيه أداء التجارة السلعية العربية البينية، أما في المبحث الثاني فقد ثم تسليط الضوء على التحديات والمعوقات التجارة العربية البينية وسبل تنميتها.

# الفصل الأول:

# الإيطار النظري لتكامل الإقتصادي العربي ومنطقة التجارة الحرة

## الفصل الأول: الإيطار النظري لتكامل الإقتصادي العربي ومنطقة التجارة الحرة

**تمهيد:**

نظرا للتطورات الإقتصادية الراهنة أصبح التكامل الإقتصادي العربي أمر ضروري لذلك أصبح على الدول العربية بذل المجهودات اللازمة من آجل تحقيق التكامل المنشود من خلال تنمية وتطوير التجارة البينية العربية التي تتميز بضعف آدائها وهذا الضعف راجع إلى تماثل إختصاصات الدول العربية في هيكلها الإنتاجي وتبعيتها لدول العالم في معاملاتها ومن آجل فهم ومعرفة التكامل الإقتصادي ومفاهيم حول منطقة التجارة العربية الحرة.

وإلماما بهذا الموضوع ثم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث ماباحث حيث تناول المبحث الأول مفاهيم أساسية حول التكامل الإقتصادي العربي وخص المبحث الثاني إلى الأساس النظري لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأخيرًا ثم التطرق إلى الدراسات السابقة في المبحث الثالث.

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التكامل الإقتصادي العربي

يتمتع الوطن العربي على الكثير من الثروات منها، والبشرية والمالية والطبيعية الضخمة والمهمة سواء من ناحية حجمها او كميتها زيادة على ذلك الترابط الجغرافي لدول العربية، كما يضمها تاريخ مشترك ولغة واحدة، وبناء على هذه الميزات من طاقات وثروات طبيعية وبشرية وموقع استراتيجي جد مهم يمكنه أن يصبح نواة إقتصادية كبيرة تشغل دورًا مهما في الإقتصاد العالمي

### المطلب الأول: تعريف التكامل الإقتصادي العربي:

يعرف التكامل الإقتصادي العربي على أنه: وجودته احتياجات في دولة عربية ما عند دولة عربية آخرى من منتجات زراعية وصناعية ورأس مال وآيدي عاملة ماهرة بمعنى أن تكسر الدول العربية بعضها البعض بدلا من التوجيه للخارج لسد العجز.[1]

يعني مفهوم التكامل الإقتصادي العربي: إعادة دمج الوحدات الإقتصادية العربية مع بعضها مقابل إعادة فصلها عن الإقتصاد الرآسمالي بهدف تكوين وحدة إقتصادية كبيرة فيما بينها تشكل القاعدة المادية الضرورية على طريق إقامة الدولة العربية الواحدة بإعتبارات الصيغة تمثل الطريق الأفضل نحو الإستغلال الأحسن للموارد الإقتصادية العربية، بإتجاه تعجيل التنمية الإقتصادية لصالح الجماهير العربية.[2]

### المطلب الثاني: أهمية التكامل الإقتصادي العربي:

إن التكامل الإقتصادي العربي سوف يؤدي إلى التحكم في نسبة التجارة الدولية أكبر من التي تتحكم فيها كل الدول العربية بمفدرها، كما سيؤدي ذلك إلى تقوية موقف الدول العربية في السوق العالمية، وذلك فيما يتعلق بآثمان السلع أوتكاليف النقل او الرسوم الجمركية ويجعل حصيلة صادراتها تعرف استقرار ناجحا عن التنويع في هيكل التجارة الخارجية، كما يؤدي التكامل الإقتصادي العربي أيضا إلى رفع معدلات النمو الذي ينعكس بدوره على المؤشرات الإقتصادية الأخرى على المنتجات اضافة إلى زيادة فرص التوظيف في الإقتصاد.[3]

### المطلب الثالث: مقومات التكامل الإقتصادي العربي

المقومات والإمكانيات التي تملكها الدول العربية لا تتواجد بالكثير من التكتلات القائمة حاليا ويمكن تقسيمها إلى:

---

[1] – كاظم عبادي الجاسم، جغرافيا التجارة الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص201.

[2] – عبد القادر رزيوق المخادمي، التكامل الإقتصادي العربي، الديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2009، ص31.

[3] – محمود الجمعي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980م، ص92.

**أولا: المقومات غير اقتصادية**

تتضمن الموروث الحضاري التاريخي الثقافي العربي الإسلامي والذي يمكن أن نجمعه في (وحدة اللغة، واحدة العادات والتقاليد وحدة الإصل والمنبت، الوحدة الجغرافية وحدة الدين على الرغم من وجود قليات مسيحية في كل من سوريا، مصر، لبنان، إلا أنه لا توجد مشاكل معهم يمكن أن تؤثر على تحقيق التكامل.

**ثانيا: المقومات الإقتصادية:**

- تبلغ مساحة الوطن العربي حوالي 14.2مليون كلم$^2$ وهي تمثل ما نسبته 10.25% من العالم وتحتل موقعا استراتيجيا حيث تتوسط ثلاث قارات آسيا، إفريقيا، وأوربا، وتطل على معظم بحار ومحيطات العالم مما جعل الوطن العربي يمكلك أهمية إقتصادية خاصة حيث بإمكانه أن يكون ملتقى لتجارة الدولية من خلال اشرافه على أهم المناطق البحرية مثل منطقة التجارة الحرة بدبي بالإمارات العربية المتحدة والمضايق البحرية كمضيق جبل طارق وباب المندب ومضيق صقلية، وكذا قناة السويس.[1]
- يتوفر في الدول العربية موارد وثروات طبيعية متنوعة من أراضي زراعية وغابات ومراعي وثروة حيوانية وثروة بترولية ومعدنية وثروة مالية إلا أن الكثير من هذه الثروات لم يستغل بالشكل الأمثل.
- يتوفر لدى البلاد العربية رؤوس أموال بشرية ومادية كبيرة، وجزء كبير من هذه الأموال يتجه للإستثمار في الخارج بالرغم من إمكانية توفير الإستثمارات داخل البلاد العربية ويمكن ان تشكل عاملا فاعلا في تنمية المنطقة العربية وهنا أيضا لا يمكن أن تهمل حجم القوى العاملة في البلاد العربية والتي تتراوح إلى حوالي (122) مليون عاملا سنة 2010[2]
- يعتبر مناخ الوطن العربي ملائما لنمو مختلف النباتات مما يؤدي إلى تحقيق إكتفاء ذاتي غذائي، فعلى سبيل المثال تحتوي السودان والعراق على أراضي خصبة تستطيع تلبية كل مطالب الوطن وبعض المحاصيل الزراعية.[3]

**المطلب الرابع: معوقات التكامل الإقتصادي العربي**

تقود أسباب ضعف او فشل أغلب محاولات التكامل الإقتصادي العربي إلى عدة معوقات حالة دون إحراز تقدم ملموس في مسار التكامل الإقتصادي العربي منها الإقتصادية السياسية والإجتماعية.

---

[1] – لبعل فطيمةن المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية (المنطقة الحرة المشتركة، الأردن، السورية)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012/2011، ص23.

[2] – مجموعة طلال أبو غزالة، تكلفة التجارة العربية البيئية (دراسة تطبيقية للفترة 1990–2010)، 2014، ص23.

[3] – لبعل فطيمة، مرجع سابق، ص23.

**أولا: المعوقات الإقتصادية للتكامل الإقتصادي العربي**

1- طبيعة هياكل اقتصاديات الدول العربية:

كان لطبيعة هياكل إقتصاديات الدول العربية دورًا مؤثرا في اعاقة التكامل الإقتصادي، فمن جهة افتقدت هذه الهياكل لتنوع فيما بينها، فإتسمت سواء من حيث أدوات الإنتاج أو من حيث هياكل الصادرات والواردات بدرجة كبيرة من التشابه أدت إلى اعتدام التنافس بين الإقتصاديات العربية على عدد محدود من الأسواق فيما يتعلق بالصادرات أو الواردات، واتسم هيكل الصادرات بإرتفاع نسبة المواد الأولية خاصة البترول، مقابل انخفاض نسبة الصادرات العربية الأخرى من المصنوعات والمنتجات ومن جهة ثانية اتسمت هذه الهياكل خاصة الإنتاجية بالضعف وغياب التكنولوجيا العالية مما أدى بالدول العربية للتوجه الخارجي للإنتهاج استراتيجية للتنمية

2- غياب التنسيق في مجال النقل والشحن وارتفاع تكاليف الشحن بشكل كبير فينا بين الدول العربية

3- اختلاف الأنظمة الإقتصادية بين الدول العربية مما يؤدي إلى صعوبة تنسيق السياسات الإقتصادية

4- التبعية الإقتصادية والمالية للدول المتقدمة وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر الحاحا منالسعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموعة الدول العربية ويتم ذلك لصالح الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة إلى اعاقة كل محاولة للتكامل بين الدول العربية.[1]

**ثانيا: المعوقات الإجتماعية**

تتركز قبل كل شيء في التقارب والتماثل في النسيج والوعي الإجتماعي في ثقافة البلدان المتكاملة وفي العادات والتقاليد، وكما كان التماثل والتقارب أكبر فإن التكامل الإقتصادي لم يكن أكثر سهولة وسلاسة فقط، وإنما أكثر ضرورة أيضا، خاصة إذا شمل عناصر أساسية في البناء الإجتماعي لهذه البلدان كالغة والدين، ومما لاشك فيه أن تماثل وتجانس البناء الإجتماعي لهذه البلدان لا يمنع أبدا من وجود اختلاف وتنوع في هذا الجانب أو ذلك من الجوانب أو ذلك من الجوانب الإجتماعية والثقافية لهذا البناء، بل بالعكس قد يصبح رافدا هامًا لتعزيز قدرات هذه البلدان وآفاق تطورها.[2]

[1] – فرج شعبان، التجارة والإستثمار البينيان، كمدخلين للتكامل الإقتصادي العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، الجزائر، 2005، ص76.

[2] – خاطر أسمهان، دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير في العلوم الإفتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2013/2012، ص ص 19-20.

**ثالثا: العوائق السياسية:** وتتمث في مايلي:

1- الصراعات والخلافات السياسية الحادة بين الدول العربية ولاتزال بعض هذه الصراعات دون حل، حيث فشلت الجامعة العربية في التواصل إلى حلول لمثل هذه المشكلات مما أنعكس بشكل مباشر على العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية، حيث كان من الصعب عليها الإتفاق على سياسة مشتركة يتم إدراجها ضمن نضمها الحكومية وسياستها الوطنية المتبانية، بينما تطبق كل الدول سياسة خاصة بها تحددها مجموعة من العوامل والمصالح الداخلية والخارجية التي تخصها وحدها.[1]

2- انتقاد المنطقة العربية لعنصر الإرداة السياسية في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي.[2]

3- ضعف الحرية السياسية والممارسة الديمقراطية: وهو ما ينعكس على الشفافية الإقتصادية حيث يؤدي إلى تحكم أطراف محدودة في كامل قطاعات الدولة وبالتالي يؤثر على قرارات السلطة السياسية في موقفها من التكامل كما يؤدي إلى ضعف الحريات السياسية في استبعاد دور القوى الإجتماعية في تدعين مشروع التكامل ورهنه في يد المستفيدين في تعطليه.

4- تأزم العلاقات العربية إن أزمة الثقة السياسية بين الدول العربية بعد احداث هامة مثل مقتل الحريري، غزو الكويت وانتشار الفتن الداخلية في العراق، لبنان، السودان، الصومال، ظهور ما يسمى ثورات الربيع العربي وزيادة تأُثير الهيمة الخارجية التي منعت بعض الدول العربية أن تكون سيدة قرارها مما ضاعف من شعور الخوف لدى الدول العربية المختلفة بفقدان السيادة الوطنية.[3]

## المبحث الثاني: الأساس النظري لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

### المطلب الأول: انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بداية يمكن القول أن منطقة التجارة العربية الجرى الكبرى جاءت استجابة للضغوطات التحديات التي فرضتها منظمة التجارة العالمية والتكثلات والشركات الإقليمية والعالمية المختلفة أكثر منها إستجابة لمتطلبات التكامل الإقتصادي العربي حيث كان لإنشاء منظمة التجارة العالمية 1995 ولإنطلاقة الشركة الأوروبية المتوسطية في نفس

---

[1] – الجوزي جهينة، التكامل الإقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة إقتصاديات شمال إقريقيا، جامعة ، عدد 05، ص ص 28-29.

[2] – محمد عزت اللحام وآخرون، العلاقات الإقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، مكتبة المجتمع العربي، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص371.

[3] – نجاح منصوري، آثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البنية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2014، 2015، ص80.

العام وقيام تكتلات إقتصادية أخرى دور هام في تعجيل بوضعها حيز التنفيذ، إلا أن منطقة التجارة الحرة العربية هذه تختلف عن كل برامج التعاون الإقتصادي السابقة.[1]

**1- أهم ما جاء في هذه الإتفاقية:**

من بين الأحكام الواردة في الاتفاقية نذكر مايلي:

- العمل على استكمال انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات
- تحرير التبادل التجاري بين الجول الأطراف
- عدم خضوع السلع العربية التي يتم تبادلها إلى أية قيود جمركية تحت أي مسمى كان.
- يشترط لإعتبار السلعة عربية أن تتوفر فيها قواعد المنشأ ايت يقرها المجلس الإقتصادي والإجتماعي، وبالتالي فإن المنتجات العربية تخضع لقواعد تصنعها لجنة قواعد التي آنشأها المجلس الإقتصادي الإجتماعي
- تبادل المعلومات والبيانات بشفافية والعمل على اخطار المجلس الإقتصادي والإجتماعي بالمعلومات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري.

**المطلب الثاني: الإيطار القانوني**

أن اي نظام تجاري متعدد الاطراف لابد أن يقوم أو يستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي تحكم وتنظم مجريات ذلك النظام، وبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فهي تستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي نشأت بموجبها وتنظم العمل في إطارها وهذه الوثائق هي:

- اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية لعام 1981م
- البرنامج التنفيذي للإتفاقية
- لائحة فض المنازعات
- قواعد المنشأ التفصلية للسلع

تشكل اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية والإيطار القانوني في الرئيسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ابرمت هذه الإتفاقية عام 1981، ودخلت حيز التنفيذ عام 1983، وبعد مصادقة أكثر من ست دول عربية عليها، وقد نصت المادة السادسة من الاتفاقية على اعضاء السلع الزراعية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية

[1] – اعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي، رقم 1317/دع 59 بتاريخ 1997/02/13.

في إطار جامعة الدول العربية، من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الإستيراد، كما أن السلع العربية المصنفة يتم الإتفاق على تحريرها تدريجيا وفقا لقوائم يتفق عليها بين الدول الأعضاء ويقرها المجلس الإقتصادي والإجتماعي بهدف الوصول إلى تحرير كامل للتبادل التجاري فيما بين الدول العربية للمنتجات العربية.[1]

ولم تشمل المفاوضات التي أجريت بين الدول العربية في إطار لجنة المفاوضات التجارية طوال الأعوام 1985 إلى 1992 في الوصول إلى اتفاق بشأت تحرير أي مجموعة سلعية من السلع المصنعة، كما اختلفت بالنية للتحرير الفوري للسلع الزراعية إلا أنه كان لابد من مواكبة التطورات الإقتصادية والدولية المتسارعة ومواجهة الضغوطات التي فرضتها منظمة التجارة العالمية والتكتلات واشراكات المختلفة من خلال تكتر إقتصادي عربي يستطيع التعامل بإيجابية معها، فتبنى المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية قرار رقم 1317/ تاريخ 1997/2/13 بتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تنفيدا لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة في حزيران عام 1996، وتضمن قرار التأسيس البرنامج التنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية والجدول الزمني لتأسيس منطقة التجارة العربية المتكاملة.[2]

**المطلب الثالث: البرنامج التنفيذي لتأسيس منطقة التجارة الحرة**

راعى البرنامج التنفيذي العقبات التي اعترضت تنفيذ اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية، والهدف منه إنشاء منطقة تجارة حرة تتماشى مع أوضاع واحتياجات مختلف الدول العربية ومع أحكام منظمة التجارة العالمية، خاصة وأن عدد من الدول العربية إما أعضاء في هذه المنظمة أو بصدد الإنضمام إليها وذلك من خلال فترة زمنية محددة، وفي هذا الصدد لابد من الذكر أن منطقة التجارة الحرة العربية أختلفت عن كل برامج التعاون الإقتصادي السابقة بإمتلاكها برنامجا تنفيذيا وبرنامجا زمنيا واقعيا يحدد الواجبات والإلتزامات لكل دولة عضو فضلا عن لجان التنفيذ والمتابعة وتتمثل العناصر الرئيسية للبرنامج التنفيذي بما يلي:

- يتم تحرير السلع المتبادلة جميعها بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ التحرير التدريجي والذي يطبق بنسب سنوية تبلغ 10% سنويا، خلال عشر سنوات ابتداء من 1998/01/1 وانتهاء في 2007/12/31.

[1] – التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2003، ص198.

[2] – المرجع نفسه والصفحة نفسها.

- يجوز لأي بلدين أو أكثر طرف في البرنامج التنفيذي تبادل اعفاءات تسبق البرنامج الزمي، وقد قرر المجلس الإقتصادي والإجتماعي في هذا العدد تخصيص المرحلة الإنتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة لتنتهي في 2005/12/31 بدلا من 2007/12/31 وعليه فإن التخفيض السنوي للتعرفة قد أصبح 20% في كل من 2004/1/1 و 2005/1/1 وذلك يضمن إلغاء كامل التعرفة أي بنسبة 100% بحلول 2005/1/1.[1]
- يجب أن تتوافر بالسلع التي ينطبق عليها هذا البرنامج قواعد المنشأ العربية ولكي تكون السلعة ذات منشا عربي يجب ان لا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها في الدول الطرف عن 40% من قيمتها النهائية.
- تعمل السلع التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية.
- لاتخضع السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي لأي قيود غير جمركية حيث تلقي بشكل فوري كالقيود الإدارية والكمية والنقدية التي تعيق دخول السلع (مثال الرقابة على التحويلات وتعقيدات فتح الإعتماد وتراخيص الإستيراد والحصص والتعقيدات الحدودية وتشديد المواصفات القياسية...)
- تراعي الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والأغراق والخلل تفضيلية للدول العربية الأقل نموا وقد استفادت من هذه المعاملة التفضيلية وانضمت إلى المنطقة كل من السودان واليمن حيث سمح لهما بتأجيل تطبيق تخفيضات التعرفة والرسوم المماثلة حتى تاريخ 2005/1/1 مع تمتعها خلال هذه الفترة بما وصل إليه التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في الدول الأعضاء الأخرى، على أن تبدأ في تطبيق نسبة التحفيض التدريجي تعادل 20% سنويا للسودان و16% سنويا لليمن لتصل إلى إزالة الرسوم الجمركية جميعها في 2010/1/1.
- يتولى المجلس الإقتصادي والإجتماعي المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات وتساعده أجهزة تنفيذية (لجنة التنفيذ والمتابعة- لجنة المفاوضات التجارية- اللجنة الفنية لقواعد المنشأ)[2]

**المطلب الرابع: أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**

تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تحرير التجارة بين الدول العربية الأعضاء، ومع توقيع الإتفاقية أصبحت الدول الأعضاء ملتزمة بتحقيق الأهداف الأتية مع بداية عام 2005:

زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء

- تعديل بنية الإستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية ولتطوير البنية التحتية للإستثمار

[1] - التقرير الإقتصادي العربي الموحد، عام 2004، ص199.

[2] - المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

- الإهتمام بمقايس الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة السعرية وزيادة الحصص التسويقية
- تطوير السياسات النقدية والمصرفية لتمويل الفعاليات التجارية
- وضع الأسس لقيام مستويات أكثر تطورًا لتكتل إقتصادي عربي (اتحاد جمركي، اتحاد اقتصادي ونقدي)[1]

**المبحث الثالث: الدراسات السابقة**

**المطلب الأول: المجلات**

- الدكتورة رانية تابث الدروبي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص (آثار GAFTA في التبادل التجاري السوري مع دول المنطقة)

مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية– المجلد 23، العدد الأول–2007

- تتمحور الدراسة تحت مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- هل تعد إزالة التعرفة الجمركية والقيود غير الجمركية أدات كافية لزيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني؟
- إلى أي مدى تمكنت المنتجات العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من إقتحام أسواق دول الأعضاء ومنافسة المنتجات الأجنبية؟
- هل تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية كفٍ وحده لتحقيق التكامل الإقتصادي؟

- هدف الدراسة هو:

- تقيم أهمية منطقة التجارة الحرة العربية بالبنية للتبادل التجاري العربي البيني ولتجارة السورية البينية مع الدول العربية
- تقيم آثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في التبادل التجاري العربي البيني للمنتجات الزراعية في إطار البنود الخاصة بتجارة هذه المنتجات في اتفاقية التأسيس
- تقييم أهمية الإتفاقية بالنسبة لسورية كإحدى الدول الأعضاء في المنطقة وبشكل خاص أهميتها بالنسبة للقطاع الزراعي وتوسع سوق المستهلكين وتجنب الإعتماد على شريط واحد
- تحديد العوامل والمعوقات التي أثرت في مراحل التطبيق

- وما توصلت إليه الدراسة تحليل النقاط التالية:

- الأساس النظري لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

[1] – التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2000، ص ص 202–203.

- آثار تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في التجارة العربية البنينة
- آثار تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في التجارة السورية مع الدول العربية الأعضاء في المنطقة
- التوصيات في مجال تقدير السياسات لمعالجة المعوقات

**المطلب الثاني: المذكرات**

كريم خدير: تحليل أراء التجارة العربية البنية وفق نموذج الجادبية (دراسة حالة دول شمال إفريقيا)، رسالة ماجستير جامعة وهران، 2014/2013

- تتمحور الدراسة تحت مشكلة البحث

مامدى مساهمة نظرية الجاذبية في تحليل أراء التجارة العربية البينية وبالأخص بين دول شمال إفريقيا؟

- هدف البحث إلى التأكيد على مايلي:

- تقديم مفاهيم عامة عن تطور نظرية التجارة الدولية وموقف الفكر الإقتصادي من تحرير التجارة
- عرض اهم الاتفاقيات التي أبرمتها الدول العربية في سبيل تنمية التبادل التجاري البيني
- تحليل امكانيات التكامل الإقتصادي العربي من خلال تحديد المقومات والمعوقات وكذا الجهود المبذولة لتحقيق التكامل.
- دراسة أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية للدول العربية وتحديد نمط تجارتها الخارجية
- محاولة تشخيص أداء التجارة العربية وبالأخص دول شمال افريقيا وفق نموذج قياسي من أجل استنباط المتغيرات التي تحول دون الرفع وزيادة التبادل البيني بين هذه الدول

- وما توصلت إليه الدراسة:

سعت الدراسة غلى البحث وتسليط الضوء على الحجم المنخفض للتبادل التجاري بين الدول العربية عامة والتعرف على التبادل البيني بين دول شمال إفريقيا بصفة خاصة بالإعتماد على نموذج الجاذبية الذي يأخذ بعين الإعتبار عوامل التكامل والترابط كالتقارب الجغرافي والإرتباط الثقافي والديني بين دول المنطقة حيث آنه في ظل تنامي دور التجارة الخارجية في جميع دول العالم في ضوء سياسات تحرير الأسواق ولإنفتاح التجاري الدولي أدركت الدول العربية آهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية فإنخرطت في العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية والدولية لمواكبة هذه التطورات للإستفادة من مزاياها وتجنب بعض المظاهر السلبية لها وذلك بإتخاذ مجموعة من السياسات

والإستراتيجيات التجارية لتشجيع التجارة الخارجية بشكل عام والتجارة العربية البينية بشكل خاص، حيث تجسد ذلك من خلال التكتلات العربية المختلفة عبر الزمن وصولا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

**المطلب الثالث: المؤتمرات**

المؤتمر الدولي العربي: "مؤتمر حول التجارة العربية البنية والتكامل الإقتصادي" العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة من 20-22 سبتمبر 2004.

- ويمكن تلخيص أهداف هذا المؤتمر فيمايلي:

- إبراز أهمية زيادة حجم ونوع التجارة البينية من خلال الإستفادة من المزايا التي توفرها الأشكال المختلفة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية الإقليمية وتوصل المؤتمر إلى النتائج التالية:- مزالت التجارة العربية البينية تشكل نسبة متواضعة من إجمالي التجارة الخارجية العربية
- وأن هناك العديد من الظواهر الإقتصادية التي تعترض جهود التنمية التجارة العربية البينية.
- الإقتصاد العربي يعاني استمرار العقبات والقيود التي تعرقل دفقات رؤوس الأموال العربية.

**المطلب الرابع: القيمة المضافة**

**سنتطرق في هذا المطلب إلى القيمة المضافة التي تحصلنا عليها من خلال دراستنا والدراسات السابقة**

**أوجه التشابه:**

تتشارك هذه الدراسة مع الدراسات السابقة حول أهمية تخص بها التجارة السلعية العربية البنية والعقبات والتحديات التي تواجهها.

**أوجه الإختلاف:**

من خلال استعراضنا لبعض النتائج الدراسات السابقة حول التجارة البينية العربية، تميزت دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة والإلمام بجوانب عديد لأداء التجارة العربية البينية السلعية.

**خلاصة**

ساهمت التطورات الإقتصادية الدولية المتسارعة في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على انشاء تكتل اقتصادي عربي، تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية والإستفادة مما تتيحه من فرص، سواءفي مجال التجارة أو في مجال الإستثمار، وفي ضوء ذلك أبرزت أهمية انشاء منطقة تجارة حرة عربية، من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الإقتصادية الدولية، تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهم الإنجازات على مستوى العمل العربي الإقتصادي المشترك لأسهامها في الجهود المبدولة لإقامة سوق عربية مشتركة حيث وصلت الإتفاقية إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع 2005/01/01 من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل من جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بإستثناء السودان واليمن بإعتبارها دول عربية أقل نموًا حيث بدأت بتخفيض 16% من تعرفتها الجمركية سنويا اعتبارا من 2005/01/1 للوصول إلى اعفاء كامل من نهاية 2010 وذلك بناءا على قرار مجلس الجامعة في دورته الرابعة عشرة في بيروت بشأن منح الدول العربية الأقل نموا معاملة تفضيلية.

# الفصل الثاني:

# واقع التجارة السلعية العربية البينية

**تمهيد:**

في ضوء سياسات الإنفتاح التجاري الدولي وتحرير الأسواق أدركت الدول العربية مدى أهمية والدور المتزايد لتجارة الخارجية، وقد قامت بالعديد من الاتفاقيات التجارية من أجل دعم التجارة الخارجية بشكل عام، والتجارة البينية بشكل خاص، هذا وتلعب التجارة العربية البينية أهمية كبيرة في تمويل التنمية الإقتصادية والإجتماعية لدول العربية وتقوية العلاقات العربية.

ومن أجل الإحاطة أكثر بالموضوع ثم تقسيم الفصل إلى مبحثين حيث تناول المبحث الأول واقع التجارة السلعية العربية البينية والمبحث الثاني التحديات والمعوقات التجارة السلعية العربية البينية وسبل تنميتها.

## المبحث الأول: التجارة العربية البينية

### المطلب الأول: أداء التجارة البينية السلعية العربية

سنقوم بدراسة أداء التجارة البينية السلعية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة إلى عدة أقسام من بداية من إنشاء المنطقة 8 و إلى غاية سنة 2018 حسب المعطيات المتوفرة

**1- أداء التجارة البينية السلعية العربية ما بين 1998-1999**

**جدول رقم (01) يبين قيمة ونمو التجارة العربية البينية**

| اسود | القيمة (مليار دولار) | | معدل التغيير السنوي (%) | |
|---|---|---|---|---|
| | 1998 | 1999 | 1998 | 1999 |
| - التجارة العربية البنية | 26.4 | 27.1 | -6.8 | 2.7 |
| - الصادرات العربية البينية | 13.8 | 14.2 | -11.9 | 2.9 |
| - الواردات العربية البينية | 12.6 | 12.9 | -0.4 | 2.4 |

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2000.

تشير تقديرات قيمة التجارة العربية البينية (الصادرات البنية + الواردات البينية) عام 1999 إلى زيادة بمعدل مقدراه 2.7 في المائة، وذلك مقارنة بالتراجع الذي بلغ نحو 6.8 في المائة عام 1998، فمن جانب الصادرات العربية البينية ارتفعت قيمتها بمعدل 2.9 في المائة وهو أقل من معدل الزيادة الملحوظة التي سجلتها قيمة الصادرات العربية الإيمالية بنسبة 19.8 في المائة خلال العام نفسه، ويعكس تفوق معدل نمو الصادرات الإجمالية مقارنة بمعدل نمو الصادرات النسبية الوزن الأكبر للصادرات النفطية في إجمالي الصادرات العربية وبالتالي الزيادات التي طرات في أسعار النفط عام 1999، وبالنسبة للواردات النسبية فقد سجلت قيمتها زيادة بمعدل 2.4 في المائة عام 1999 في الوقت الذي سجلت فيه قيمة الواردات العربية الإجمالية انخفاضا بلغت نسبته 1.6 في المائة مقارنة مع عام 1998.

## 2- أداء التجارة البينية السلعية العربية ما بين 2000-2004

**جدول رقم (02) اداء التجارة البينية العربية**

| اسود | القيمة (مليار دولار) | | | | | معدل التغيير السنوي (%) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004* | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004* |
| -التجارة العربية البنية | 31.8 | 34.4 | 41.1 | 47.3 | 64.5 | 14.5 | 8.1 | 19.7 | 15.0 | 36.3 |
| -الصادرات العربية البينية | 16.1 | 17.3 | 20.9 | 25.5 | 34.7 | 13.7 | 7.5 | 21.3 | 21.7 | 36.1 |
| -الواردات العربية البينية | 15.7 | 17.1 | 20.2 | 21.8 | 29.8 | 15.3 | 8.8 | 18.0 | 8.0 | 36.6 |

- تقديرات أولية

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2000.

تشير التقديرات الأولية إلى أن قمية التجارة البينية العربية (الصادرات+ الواردات) قفزت إلى 64.5 مليار دولار عام 2004 من حوالي 47.3 مليار دولار عام 2003 وقد وصل النمو في قيمة التجارة البينية العربية إلى 36.3 من المائة عام 2004 مقارنة بنمو بلغت نسبته 15 من المائة عام 2003، وقد ارتفعت قيمة الصادرات البينية العربية نسبة 36.1 من المائة عام 2004 إلى 34.7 مليار دولار في حين نمت الواردات البينية العربية نسبة 36.3 في المائة لتصل إلى 29.8 مليار دولار

وهنا راجع إلى التخفيض التدريجي للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وفي ضوء قيام الدول العربية بتحرير التجارة النسبية في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات العربية، فقد ارتفعت التجارة البينية السلعية.

### 3- أداء التجارة البينية السلعية العربية ما بين 2005-2009

**الجدول رقم (03) أداء التجارة البينية السلعية العربية ما بين 2005-2009**

| اسود | القيمة (مليار دولار) | | | | | معدل التغيير السنوي (%) | | | | | معدل التغير (2005) - (2008 % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009* | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009* | |
| -متوسط التجارة البينية العربية | 46.2 | 56.1 | 67.6 | 88.4 | 71.1 | 36.5 | 21.5 | 20.4 | 30.8 | -79.6 | 24.2 |
| -الصادرات البينية العربية | 48.3 | 58.6 | 71.0 | 93.0 | 74.7 | 35.8 | 21.5 | 21.0 | 31.1 | -19.7 | 24.4 |
| - الوادرات البينية العربية | 44.1 | 53.6 | 64.2 | 83.8 | 67.5 | 39.7 | 21.6 | 19.8 | 30.6 | -19.5 | 23.9 |

*تقديرات أولية

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2010.

أدى تراجع أسعار النفط العالمية وتبطء النشاط الإقتصادي في الدول العربية في أعقاب الأزمة المالية والإقتصادية العالمية إلى انخفاض متوسط قيمة التجارة البينية في عام 2009 بنسبة 19.6 في المائة لتبلغ نحو 71.1 مليار دولار وذلك مقارنة بقيمة 88.4 مليار في عام 2008 وانخفضت قيمة الصادرات البينية بنسبة 19.7 في المائة، كما سجلت قيمة الواردات أيضا نسبة 19.5 في المائة الجدول رقم (03)

**الشكل رقم (01): التغير في التجارة العربية عام 2009**

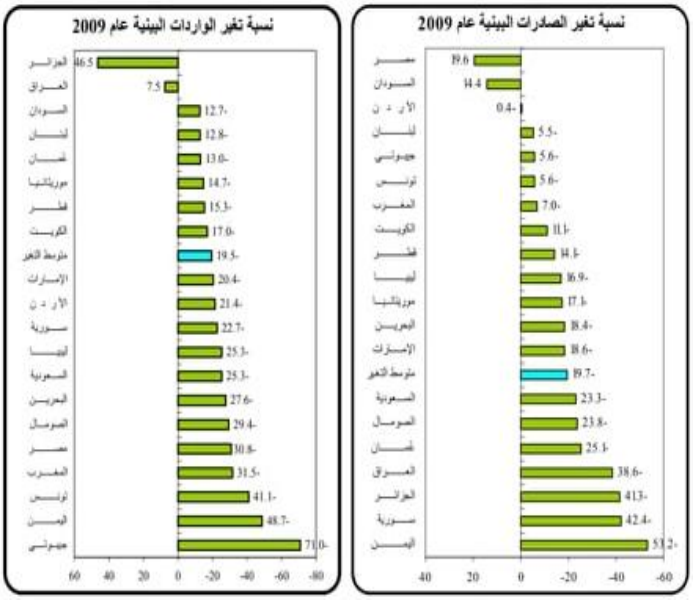


المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2010.

وعلى صعيد أداء الدول فرادي، سجلت جميع الدول العربية انخفاضا في صادراتها البينية بإستثناء، مصر والسودان، حيث تراجعت نسب الإنخفاض بين 0.4 في المائة بالنسبة للأردن و53.2 في المائة بالنسبة لليمن الشكل رقم ()

وفي المقابل، سجلت قيمة صادرات مصر إلى الدول العربية زيادة ملحوظة بنسبة 19.6 في المائة لتبلغ نحو 8.3 مليار دولار في عام 2009 واستمرت ايضضا قيمة صادرات السودان إلى الدول العربية في النمو لتبلغ نسبة 14.4 في المائة خلال الفترة نفسها.

وفي جانب الواردات البينية، فقد تراجعت قيمتها في جميع الدول العربية بإستثناء الجزائر والعراق، ولقد تراوحت نسب التراجع بين 12.7 في المائة بالنسبة للسودان و13.71 في المائة بالنسبة لجيبوتي، ويعزي تراجع التبادل التجاري بين اليمن والدول العربية من جهة أخرى قفزت واردات الجزائر من الدول العربية بنسبة 46.5 في المائة في حين ارتفعت واردات العراق من الدول العربية بنسبة 7.5 في المائة في عام 2009، ونلاحظ أن الجزائر التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عام 2008 قامت بإزالت جميع الرسوم الجمركية على السلع العربية المنشأ بداية من عام 2009 مما أسهم كثيرا في الواردات الجزائرية من مصر تضاعفت بنحو 225 في االمائة ومن سوريا بنحو 131 في المائة، ومن الإمارات بنحو 82 في المائة، ومن كل من تونس والسعوجية بنيبة 31.5 في المائة.

### 4- أداء التجارة البينية السلعية العربية ما بين 2009-2013

**جدول رقم (04) أداء التجارة البينية العربية (2009-2013)**

| اسود | القيمة (مليار دولار) | | | | | معدل التغيير السنوي (%) | | | | | معدل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013* | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013* | التغير |
| - متوسط التجارة | 80.4 | 91.1 | 100.8 | 109.0 | 113.6 | -15.8 | 13.3 | 10.7 | 8.1 | 4.2 | 10.7 |
| - الصادرات | 87.2 | 98.5 | 103.1 | 110.4 | 112.9 | -13.10 | 12.9 | 4.7 | 7.1 | 2.3 | 8.2 |
| - الواردات | 73.6 | 83.8 | 98.6 | 107.6 | 114.3 | -18.9 | 13.9 | 17.7 | 9.1 | 6.3 | 13.5 |

*تقديرات أولية

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2014.

تأثرت التجارة العربية البينية بعديد من العوامل خلال 2013، سواء بتعلق بالتجارة النفطية أو التجارة البينية غير النفطية، فعلى صعيد التجارة البينية في السلع غير النفطية تأثرت التجارة البينية بتأثر الأنشطة الإنتاجية في بعض الدول العربية التي تشهد تحولات سياسية، تلك التطورات التي أثرت بشكل كبير على حركة التجارة البينية العربية، فقد استمر التراجع في معدل نمو قيمة التجارة البينية العربية في عام 2013 ليقتصر على 4.2 في المائة لتبلغ محو 113.6 مليار دولار، مقابل معدل نمو بلغ 8.1 في المائة عام 2012، وحوالي 197 في المائة خلال عام 2011 ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل النمو في كل الصادرات البينية والواردات البينية ليصل إلى حوالي 2.3 بالمائة و63 بالمائة في كل منهما خلال عام 2013 مقارنة مع ارتفاع حوالي 7.1 في المائة و 9.1 في المائة مسجلة خلال العام السابق ككل منها على الترتي إلى دول.

**الشكل رقم (02) نسب تغير التجارة البينية للدول العربية**

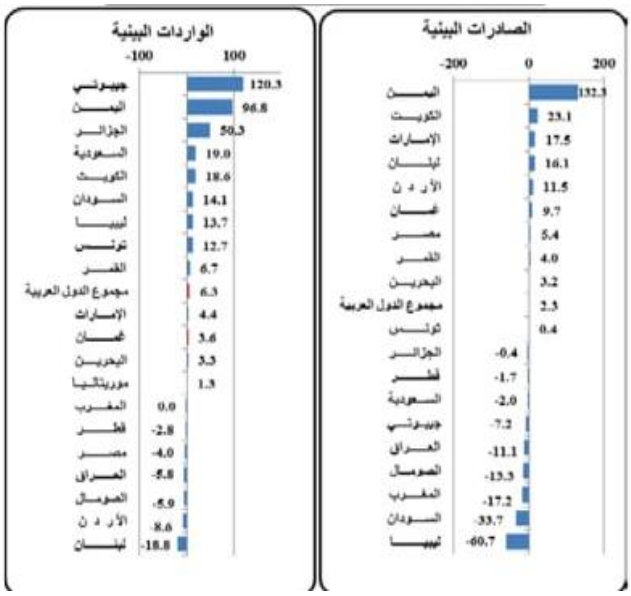


المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2010.

وعلى صعيد الصادرات البينية للدول العربية، فقد حققت عشر دول زيادة في قيمة الصادرات البينية خلال عام 2013 بنسب تراوحت من 0.4 في المائة في تونس، وحالي 132.3 في المائة في اليمن، وقد سجلت كل من الكويت والإمارات معدلات نمو في صادراتها البينية فاقت مستوى 17 في المائة وارتفعت الصادرات البينية بمعدلات أقل في كل من عمان والبحرين، في حين تراجعت الصادرات البينية لكل من العراق والسعودية وقطر والجزائر بمعدلات بلغت 11.1 في المائة و2 في المائة و1.7 في المائة و0.4 في المائة على الترتيب خلال عام 2013 وشار في هذا الصدد إلى تأثر الصادرات البينية لبعض الدول المصدرة الرئيسية للنفط كمحصلة لإنخفاض وتيرة النمو الإقتصادي في بعض الدول العربية المستوردة للنفط وإنخفاض الإنتاج النفطي نتيجة أعمال الصيانة في بعض الحقول النفطية وذلك بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط العالمية، وقد مثلت صادرات السعودية بمفردها إلى الدول العربية حوالي 36.5 في المائة من إجمالي الصادرات البينية العربية وذلك على الرغم من تراجعها خلال العام، كما تراجعت الصادرات البينية بليبيا بمعدل بلغ حوالي 61 في المائة نتيجة توقف الإنتاج النفطي بسبب استمرار الإضطرابات السياسية والأمنية بالبلاد وتراجعت صادرات كل من السودان والمغرب والصومال وجيبوتي إلى الدول العربية بمعدلات تراوحت بين 7.2 في المائة و33.7 في المائة

وفيما يتعلق بالواردات البينية فقد سجلت ثلاث عشرة دولة عربية خلال عام 2013 ارتفاعا في قيمة واردتها البينية بمعدلات متفاوتة تراوحت بين 1.3 في المائة بموريتانيا و120.3 في المائة في جيبوتي هذا بينما تراجعت الواردات

البينية في كل من لبنان والأردن والصومال والعراق ومصر وقطر حيث تفاوتت معدلات التراجع بين اعلى مستوى انخفاض وقدره 18.8 في المائة سجلته لبنان وأدنى مستوى تراجع بلغ حوالي 2.8 في المائة وحققته قطر واستقرت بالمغرب عند نفس المستوى المحقق في العام السابق تقريبا الشكل (02)

**5- أداء التجارة البينية السلعية العربية ما بين 2014-2018**

**جدول رقم (05) أداء التجارة العربية البينية (2014-2018)**

| اسود | القيمة (مليار دولار) | | | | | | معدل التغيير السنوي (%) | | | | | معدل التغير السنوي 2013) 2016- |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | *2018 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | *2018 | |
| -متوسط التجارة البينية العربية | 119.4 | 120.4 | 106.4 | 98.0 | 103.2 | 109.6 | -1.0 | -11.8 | -7.9 | 5.3 | 6.2 | -6.4 |
| -الصادرات البينية العربية | 116.1 | 120.8 | 106.5 | 97.4 | 104.9 | 108.7 | 4.0 | -11.8 | -8.6 | 7.7 | 3.7 | -5.7 |
| - الواردات البينية العربية | 122.6 | 120.5 | 106.4 | 98.7 | 101.5 | 110.5 | -1.7 | -11.7 | -7.2 | 2.8 | 8.9 | -7.0 |

*تقديرات أولية

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2019.

شهد عام 2018 تواصل التحسين في أداء التجارة العربية السلعية البينية، انعكاسا لإستمرار الزيادة التي تشهدها أسعار النفط العالمية للعام الثاني على التوالي، اضافة إلى ذلك، تحسنت حركة التجارة بين الدول العربية مع التحسن الذي تشهده الظروف الداخلية ببعض تلك الدول، كمحصلة للتطورات المذكورة، زادت خلال عام 2018 قيمة التجارة العربية البينية بمعدل بلغ حوالي 6.2 في المائة لتصل إلى نحو 109.6 مليار دولار، مقابل حوالي 103.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2017، جاء ذلك كنتيجة لإرتفاع الصادرات البينية للدول العربية خلال عام 2018 بنحو 3.7 في المائة لتصل إلى نحو 108.7 مليار دولار، مقارنة مع حوالي 104.9 مليار دولار خلال العام السابق،

أما الواردات البينية للدول العربية فقد زادت بمعدل قدره 8.9 في المائة لتصل إلى حوالي 110.5 مليار دولار خلال عام 2018.

**الشكل رقم (03) نسب تغير التجارة العربية البينية (2018)**

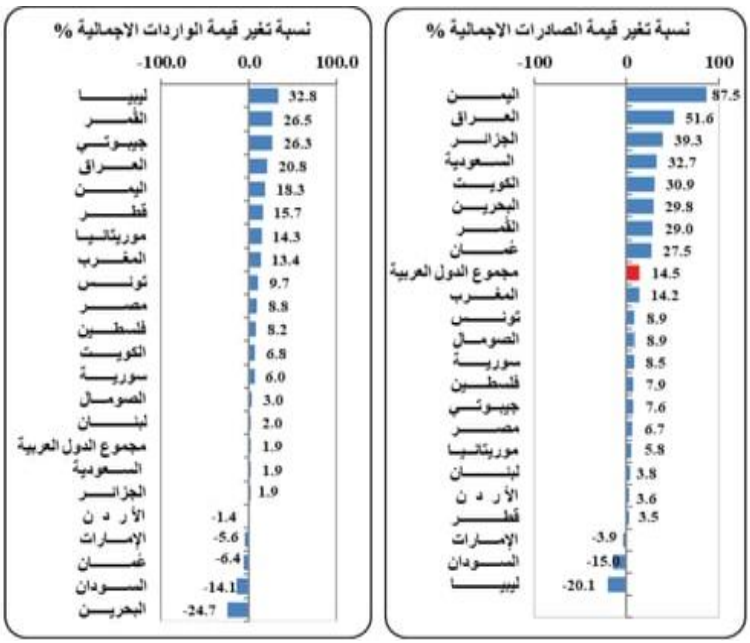


المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2019

فيما يخصص الدول فرادي، ارتفعت قيمة الصادرات البينية السلعية للدول العربية في ستة عشر دول خلال 2018 بنسب تفاوتت بين نحو 1.4 في المائة في سوريا وحوالي 153.4 في المائة محققة في فلسطين فقد زادت الصادرات البينية في كل من موريتانيا والجزائر والكويت وجيبوتي بنسب تراوحت بين 57.9 بالمائة وحوالي 45.5 بالمائة خلال عام 2018، كما ارتفعت الصادرات في كل من البحرين والصومال والعراق وعمان وتونس بنسب تباينت بين نحو 34.1 بالمائة و15.3 في المائة، اضافة إلى ذلك زادت الصادرات البينية لكل من تونس، وقطر ولبنان، والإمارات، والمغرب، والسعودية بنسب تفاوتت بين 12.4 في المائة و1.7 بالمائة خلال عام 2018.

بينما سجلت الصادرات البينية تراجعا في ستة دول عربية بنسب تفاوتت بين نحو 3.5 بالمائة في الأردن و86.8 بالمائة في ليبيا خلال عام 2018 مقارنة بالعام السابق

فيما يتعلق بالواردات السلعية البينية، زادت الواردات البينية خلال عام 2018 في ستة عشر دولة عربية بنسب تفاوتت بين 3.4 بالمائة في الكويت و81.2 في المائة في موريتانيا، في حين تراجعت الواردات البينية في ستة دول بمعدلات تراوحت بين حوالي 0.2 في المائة في قطر و86.2 بالمائة في ليبيا الشكل (03)

**الفرع الأول: الهيكل السلعي لتجارة الإجمالية العربية**

لمعرفة أكثر حول الهيكل السلعي لتجارة العربية الإجمالية، قمنا بدراسة على عدة فترات وذلك حسب الإحصائيات المتوفرة لدينا

**1- خلال الفترة 200-2004**

تشير التقديرات الأولية للهيكل السلعي للصادرات العربية الإجمالية حسب المجموعات الرئيسية للسلع إلى أن مجموعة الوقود المعدني مازالت تستأثر النصيب الأكبر من لاصادرات العربية على الرغم من تراجع طفيف في حصتها من 67.1 في المائة عام 2003 إلى 66.9 في المائة عام 2004 ويشار في هذا السياق إلى أن قيمة صادرات الوقود المعدني، والتي يشكل النفط الخام العنصر الأهم فيها، تمت بنسبة 29.8 في المائة عام 2004 جراء إرتفاع أسعار النفط.

وحجم الصادرات النفطية العربية، وقد حلت في المرتبة الثانية مجموعة المصنوعات التي شهدت ارتفاعًا ملموسا في حصتها من الصادرات العربية الإجمالية من 16.5 في المائة عام 2003 إلى 17.8 في المائة عام 2004، أما حصة صادرات المجموعات السلعية الرئيسية الأخرى فقد تراجعت بدرجات متفاوتة خلال عام 2004 مقارنة بعام 2003 وهي الآلات ومعدات النقل من 4.9 في المائة إلى 4.8 في المائة، والمنتجات الكيمياوية من 4.9 في المائة إلى 4.8 في المائة، والمنتجات الكيماوية من 4.9 في المائة إلى 4.6 في المائة والأغذية والمشروبات من 3.5 في المائة إلى 3 في المائة، والمواد الخام من 2.3 في المائة إلى 1.8 في المائة الجدول (05)

**جدول رقم (06): الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية 2000-2004**

| | الصادرات العربية | | | | | الواردات العربية | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004* | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004* |
| الأغذية والمشروبات | 2.9 | 3.2 | 3.7 | 3.5 | 3.0 | 13.7 | 13.6 | 14.2 | 13.5 | 11.6 |
| المواد الخام | 2.2 | 2.4 | 2.5 | 2.3 | 1.8 | 5.1 | 4.9 | 5.3 | 5.9 | 5.9 |
| الوقود المعدني | 70.4 | 68.2 | 67.5 | 67.1 | 66.9 | 6.0 | 5.8 | 5.1 | 6.5 | 8.9 |
| المنتجات الكيمياوية | 4.8 | 6.2 | 5.2 | 4.9 | 4.6 | 7.9 | 7.5 | 7.7 | 7.8 | 7.0 |
| الآلات ومعدات النحل | 3.9 | 4.1 | 4.2 | 4.9 | 4.8 | 37.7 | 38.7 | 37.8 | 37.3 | 37.3 |
| المصنوعات | 15.2 | 15.4 | 10.2 | 16.5 | 17.8 | 26.5 | 26.5 | 26.7 | 25.7 | 25.8 |
| سلع غير مصنعة | 0.6 | 0.5 | 0.7 | 0.8 | 1.1 | 3.1 | 3.0 | 3.2 | 3.4 | 3.4 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

**(*) تقديرات اولية**

**المصدر: الإستبيان الإحصائي للتقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2005**

بيانات وطنية وتقديرات الجهات المعدة للتقرير

**الشكل (04) الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية عام 2004**

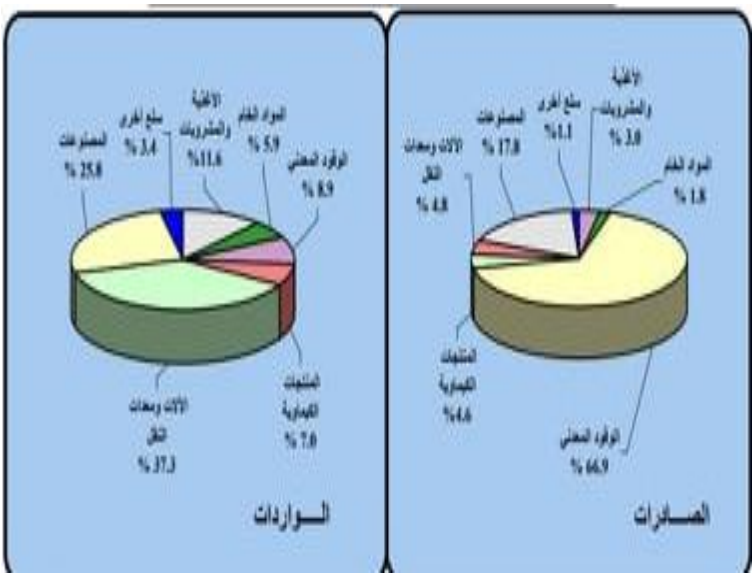


المصدر: تقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2005

وعلى صعيد الهيكل السلعي للواردات العربية الإجمالية، حافظت مجموعة الآلات ومعدات النقل عام 2004 على نفس حصتها التي بلغت 37.3 في المائة عام 2003، فيما شهدت الواردات العربية من المصنوعات زيادة طفيفة في حصتها من 25.7 في المائة عام 2003 إلى 25.8 في المائة عام 2004، أما مجموعة الأغذية والمشروبات فقد تراجعت حصتها في الواردات العربية بشكل ملموس من 13.5 في المائة عام 2003 إلى 11.6 في المائة عام 2004، كما تراجعت حصة واردات المنتجات الكيماوية من 7.8 في المائة إلى 7 في المائة خلال نفس الفترة، وبالمقابل أرتفعت حصة واردات الوقود المعدني في إجمالي الواردات العربية من 6.5 في المائة عام 2003 إلى 9.8 في المائة عام 2004، نتيجة الزيادة الكبيرة في أسعار النفط الخام، وقد حافظت كل من الواردات من مجموعة المواد الخام ومجموعة السلع غير المصنعة على نفس حصتها في الواردات العربية الإجمالية خلال الفترة والتي بلغت 9.5 في المائة و3.4 في المائة على التوالي.

**2- الفترة 2009**

ثم تجميع بيانات عشرة أصناف من السلع حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية[1] في ثلاث مجموعات رئيسية، وهي السلع الزراعية، والوقود والمعادن، والمصنوعات، فبالنسبة للسلع الزراعية فهي تتضمن الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والمواد الخامم غير صالحة للأكل (كالجلود الخام والبذور الزيتينية والثمار الزيتية) والزيوت والدهون الحيوانية والنباتية، وتشمل فئة الوقود والمعادن الأخرى النفط الخام والغاز الطبيعي، أساسا أما المصنوعات فتشمل البتروكيماويات والمواد الكيماوية والمنتجات المتصلة بها (كالمنتجات الطبية والصيدلية واللدائن والأسمدة) بالإضافة إلى المصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل ومصنوعات متنوعة أخرى.

وتشير البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية للدول العربية حسب هذا التصنيف أن مجموعة الوقود والمعادن الأخرى التي تستأثر على أعلى حصة في الصادرات الإجمالية العربية تراجعت أهميتها النسبية، حيث انخفضت حصتها من 78 في المائة في عام 2008 إلى 70.8 في المائة في عام 2009 وفي المقابل ارتفعت الأهمية النسبية للمصنوعات لتبلغ حصتها في الصادرات العربية 16.4 في المائة في عام 2009 مقارنة مع 12.5 في المائة عام 2008، وضمن المصنوعات الستأترت كل من الآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية حصصا متقاربة في الصادرات العربية بلغت 4.5 ي المائة و4.4 في مقارنة مع عام 2008، وأما مجموعة السلع الزراعية، فقد شكلت حصة متواضعة في الصادرات العربية بلغت 3.1 في المائة في عام 2009ن مع تزايد طفيف في أهميتها النسبية عام 2008، التكرار الشكل (04)

وفيما يتعلق بالهيكل السلعي مواردات الإجمالية العربية، فقد حافظت المصنوعات على المركز الأول في الواردات العربية بحصة بلغت 60.6 في المائة عام 2009، وضمن المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات الكيماوية (7.1 في المائة)، واحتلت الواردات العربية للسلع الزراعية المركز الثاني بحصة 16 في المائة في عام 2009 بعد أن تزايدت أهميتها النسبية عن عام 2008 وفي المقابل تراجعت الأهمية النسبية لمجموعة الوقود والمعادن الأخرى في عام 2009 لتبلغ حصتها في الواردات الإجمالية العربية 15.8 في المائة مقارنة مع 17.1 في المائة عام 2008.

[1] – تمت إعادة تبويب هيكل التجارة الإجمالية العربية بإستخدام البيانات المتاحة في استبيان التقرير الإقتصادي الموحد، بالإضافة غلى بيانات مجمعة من قاعدة بيانات PC-TAS وقاعدة بيانات الأمم المتحدة COMTRADE ليعكس الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية.

**الشكل رقم (05): الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية عام 2009**

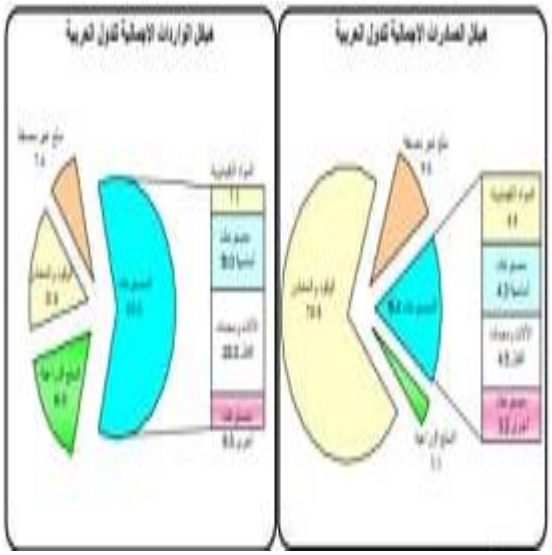

المصدر: تقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2009

**الفترة عام 2013**

تراجعت حصة مجموعة الوقود والمعادن والصادرات الإجمالية العربية من 76.5 في المائة خلال عام 2012 لتصل إلى 73.7 في عام 2013 وذلك على الرغم من استحواذها على النصيب الأكبر من إجمالي تلك الصادرات، هذا بينما ارتفعت حصة المصنوعات لتصل إلى نحو 19.8 في المائة من إجمالي الصادرات العربية مقارنة مع حصة قدرها 15.9 في المائة مسجلة في العام السابق، وذلك لمحصلة لزيادة حصص معظم السلع المكونة لتلك المجموعة السلعية فقد ارتفعت الأهمية النسبية لكل من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل في الصادرات العربية خلال عام 2013، أما مجموعة السلع الزراعية فقد ارتفعت أهميتها النسبية لتبلغ نسبة 2.5 في المائة مقارنة بنسبة 4.9 في المائة خلال عام 2012.

وفيما يتعلق بالهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، فقد انخفض خصيب المصنوعات المكون الأكبر في الواردات السلعية العربية، من اجمالي الواردات العربية بقدر طفيف لتسجل مستوى 62.7 في المائة خلال عام 2013، وقد تراجعت حصة كل من المواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل بينما ارتفعت حصة المصنوعات الأساسية من إجمالي الواردات العربية، كذلك ارتفعت حصة كل من مجموعتي السلع الزراعية والوقود والمعادن خلال عام 2013 لتصل إلى 20.1 في المائة و16.4 في المائة مقابل حصص بلغت 19.9 في المائة و16.1 في المائة محققة خلال العام السابق. الشكل (05)

**الشكل (06) الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية 2013**

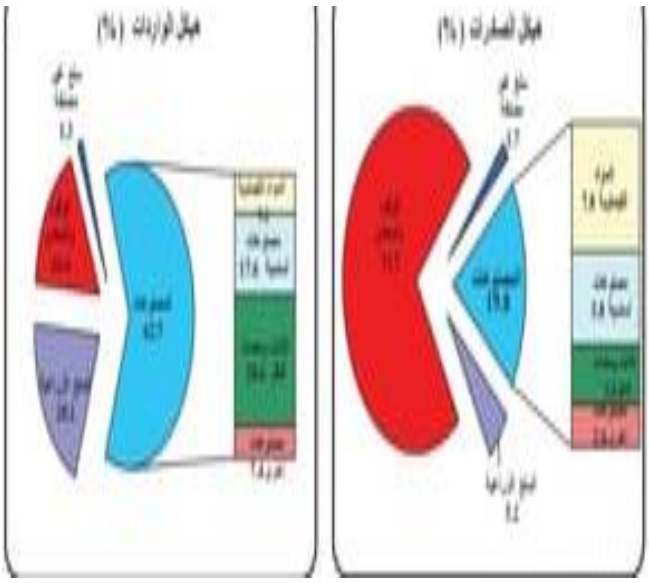

المصدر: تقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2014

**الفترة عام 2018:**

أستأثرت فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية كما هو الحال في السنوات الماضية إلا أن ارتفاع أسعار النفط أدت إلى ارتفاع مساهمتها في الهيكل الصادرات السلعية العربية لتصل إلى 63.4 في المائة عام 2018 مقارنة بـ59.2 في المائة عام 2017، أما حصة المصنوعات فقد أنخفضت لتصل إلى 28.8 في المائة مقارنة بـ30.5 في عام 2017، على مستوى مكون المصنوعات فقد احتفظت المواد الكيماوية كأكبر حصة من المصنوعات بنسبة 9.3 في المائة نم جملة الصادرات في عام 2018 وإن كان ذلك بإنخفاض طفيف في حصتها في عام 2017 التي بلغت 9.8 في المائة، أما صادرات السلع الزراعية فقد حققت انخفاضا طفيفا حيث بلغت نسبتها 7.1 في المائة في عام 2017، كما انخفضت حصة الصادرات من السلع غير المصنفة من 2.3 في المائة عام 2017 لتبلغ 1.0 في المائة في عام 2018، والنسبة للهيكل السلعي للموارادات الغجمالية العربية تثير البيانات إلا أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في االواردات العربية مع حدوث انخفاض في حصتها من 66.1 في المائة في عام 2017 إلى 65.1 في المائة عام 2018، وضمن فئة المصنوعات استآثرت الآلات ومعدات النقل بالمركز الأول مع انخفاض في حصتها من الواردات الإجمالية من 30.4 في المائة عام 2017 إلى 29.6 في المائة من الواردات الإجمالية عام 2018 بإنخفاض طفيف عما كانت عليه في العام السابق، كما احتفظت حصة المصنوعات المتنوعة الأخرى بنسبة 8.7 في المائة عام 2018 مقارنة مع 8.8 في المائة عام 2018 ، وكذلك المواد الكمياوية سجلت 8.9 في المائة عام 2018 مقارنة بـ8.6 في عام 2017.

وبالمقابل احتفظت حصة الوقود والمعادن 13.6 في المائة عام 2018 مقارنة بنسبة 13.8 في المائة عام 2017، وفيما يتعلق بفئة السلع الزراعية احتفظت هي الأخرى بحصتها من 18.9 في المائة عام 2017 إلى 18.8 في عام 2018 الشكل (06)

**الشكل (07) الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية (2018)**

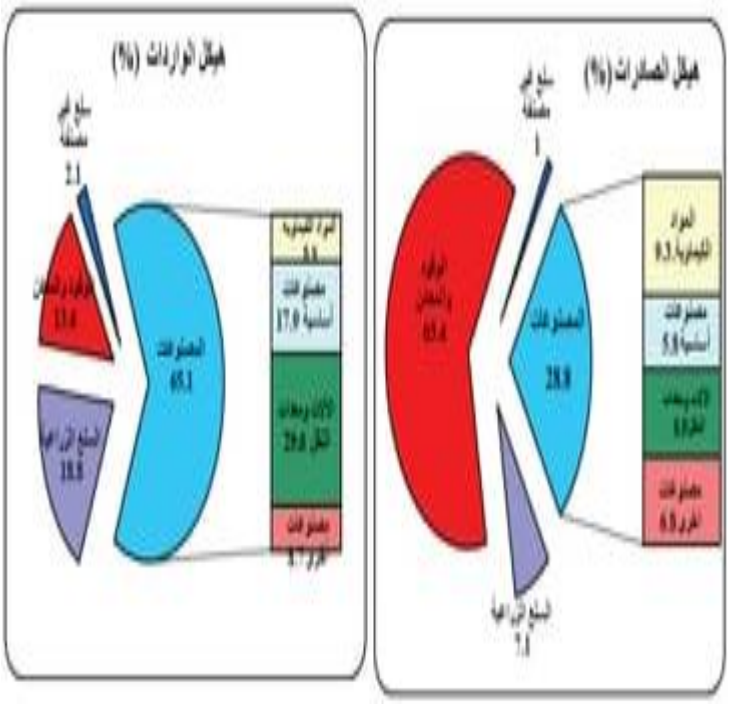

المصدر: تقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2019

**الفرع الثاني: تطور الهيكل السلعي لتجارة البينية**

**الفترة عام 1998.**

تشير التقديرات المتاحة لعام 1998 إلى انخفاض كل البنود السلعية بصورة ملحوظة بالمقارنة مع بيانات عام 1997، ما عدا واردات المواد الخام والوقود المعدني والتي ارتفعت قليلا عن مستواها في ذلك العام، ويرجع ذلك إلى انخفاض الملحوظ الذي سجلته قيمة التجارة البينية لعام 1998 بوجه عام، وانخفاض الصادرات البينية بنحو 2 مليار دولار في ذلك العام بوجه خاص، وبالنسبة للهيكل السلعي للصادرات البينية فقد استمر ترتيب البنود السلعية على نفس نسقه في العام السابق على الرغم من اختلاف حصص البنود السلعية عن مستوياتها في ذلك العام، فقد أتى بند المواد الخام والوقود المعدني في المقدمة بحصة مقدارها 55 في المائة من إجمالي الصادرات البينية، يليه في المرتبة الثانية بند المواد الكيماوية بنسبة 16 في المائة ثم الأغذية والمشروبات بنسبة 13 في المائة (الجدول رقم 07)

**جدول رقم (07) هيكل الصادرات والواردات العربية البينية عام 1998**

| البند السلعي | الصادرات العربية البينية | | الواردات العربية البينية | |
|---|---|---|---|---|
| | (مليون دولار) | (في المائة) | (مليون دولار) | (في المائة) |
| - الأغذية والمشروبات | 1794.1 | 13.0 | 1759.1 | 13.9 |
| - المواد الخام والوقود المعدني | 7591.9 | 55.0 | 6689.6 | 53.0 |
| - المواد الكيماوية | 2208.1 | 16.0 | 2136.0 | 16.9 |
| - الآلات ومعدات النقل | 690.0 | 5.0 | 505.6 | 4.0 |
| - المصنوعات | 1518.0 | 11.0 | 1533.4 | 12.2 |
| الإجمالي | 13802.1 | 100.0 | 12623.7 | 100.0 |

المصدر: الإستبيان الإحصائي للتقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2000.

وبالنسبة لهيكل الواردات البينية عام 1998، فقد احتلت المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الأولى من حيث حصتها في الواردات البينية بنسبة 53 في المائة يليها الكيماويات بنسبة 16.9 في المائة، ثم الأغذية والمشروبات بنسبة 13.9 في المائة، وتجدر الإشارة إلى زيادة تشابه هيكل الصادرات البينية مع هيكل الواردات البينية، الذي كان يختلف بصورة ملحوظة في الأعوام السابقة، ويعزى ذلك إلى تزايد توفير البيانات التفصيلية من الصادرات والواردات البينية بالنسبة للعديد من الدول العربية في الإستبيان الإحصائي للتقرير الإقتصادي العربي الموحد

**الفترة لعام 2008**

**هيكل الصادرات البينية[1]**

نشير أحدث البيانات المتوفرة والمجمعة في الهيكل السلعي للتجارة البينية في عام 2008 أن السلع الزراعية شكلت حصة 15.2 في المائة من الصادرات البينية ولم يطرا تغير بذكره على هذه المجموعة السلعية من حيث أهميتها في الهيكل السلعي للصادرات البينية العام السابق وتستأثر فئة الوقود والمعادن على حصة 27.3 في المائة من الصادرات البينية، مسجلة انخفاضا في حصتها للفترة (2004-2007) التي بلغت 30.4 في المائة وذلك في ضوء تراجع أسعار النفط العالمية بداية من النصف الثاني من عام 2008 وأصبحت المصنوعات تشكل اعلى حصة في الصادرات البينية حيث ارتفعت من 47 في المائة عام 2004 إلى 54.2 في المائة في عام 2008، وأحرزت المصنوعات

[1] – ثم تجميع الهيكل السلعي للتجارة البينية أسوة بالتصنيف المتبع في الجزء المتعلق بالهيكل السلعي للتجارة الإجمالية، أي حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية (sitc-Rev2)

الأساسية على أعلى تقدم حيث فئة المصنوعات، فأرتفعت حصتها من 16.6 في المائة في عام 2004 إلى 20.5 في المائة عام 2008، كذلك ارتفعت حصة الآلات ومعدات النقل التي جاءت في المرتبة الثانية من 14.2 في المائة إلى 17.2 في المائة خلال الفترة نفسها، وشكلت المواد الكيماوية ثالث أعلى فئة سلعية ضمن المصنوعات حيث تراجعت حصتها إلى مستوى عام 2004 لتبلغ 10.7 في المائة في عام 2008، وأخيرا وضمن المصنوعات تمثل المصنوعات المتنوعة الأخرى نسبة 5.8 في المائة من إجمالي الصادرات البينية لعام 2008، الشكل (08)

**الشكل رقم (08) الهيكل السلعي لتجارة البينية العربية عام 2008**

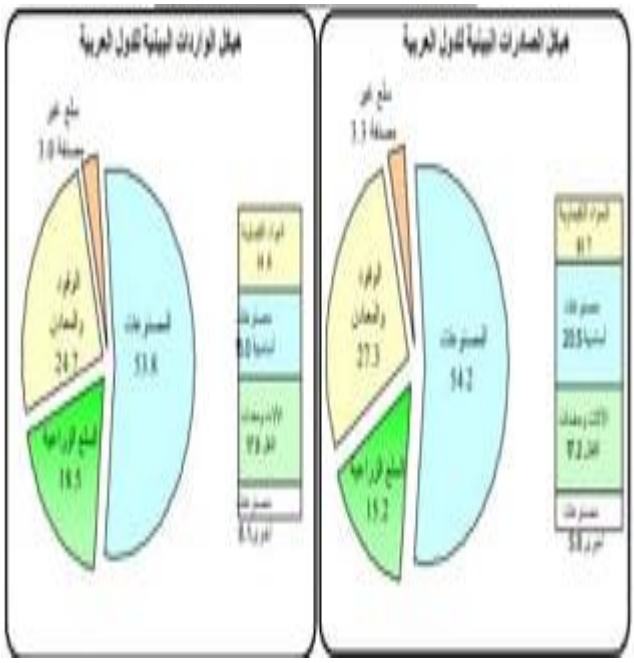

المصدر: تقرير الإقتصادي العربي لعام 2009

**هيكل الواردات البينية**

من المعروف أن الواردات البينية العربية عي نفسها الصادرات البينية العربية زائد قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب أن لا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية، إلا أنه عمليا توجد اختلاف إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية، وبالرغم من هذه الإختلافات فقد حافظت الحصص السعية الرئيسية للواردات البينية على نسب متقاربة وفي نفس الإتجاهات العامة التي سلكتها الحصص السلعية للصادرات البينية.

**الفترة 2013**

أشارت البينات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية لعام 2013 إلى زيادة حصة السلع الزراعية بينما تراجعت حصة كل من الوقود المعدني والمعادن الأخرى، والمصنوعات في إجمالي الصادرات البينية، فقد ارتفعت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية لتصل إلى حوالي 20.9 في المائة خلال عام 2013 مقارنة مع مستوى 18.9 في المائة مسجلة في عام 2012، وجاء الإرتفاع في حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية لتصل لحوالي 26.2 في المائة مقارنة مع حصتها قدرها 27.1 في المائة خلال عام 2012.

يوعزي ذلك بصفة أساسية إلى تراجع أسعار المحروقات خلال العام وانخفاض كميات الإنتاج النفطي في بعض الدول العربية المنتجة للنفط، أما مجموعة المصنوعات التي تمثل أعلى حصة في الصادرات البينية، فقد تراجعت لتحقق مستوى 46.2 في المائة في عام 2013 مقارنة مع حصة قدرها 47.3 في المائة مسجلة في العام السابق وذلك نتيجة لإستمرار تراجع أداء الأنشطة الإنتاجية مع بقاء حالة عدم الإستقرار السياسي والأمني التي تشهدها بعض الدول التي تمر بمرحلة التحول السياسي خلال السنوات الأخيرة الشكل (09)

**الشكل رقم (09): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية2013**

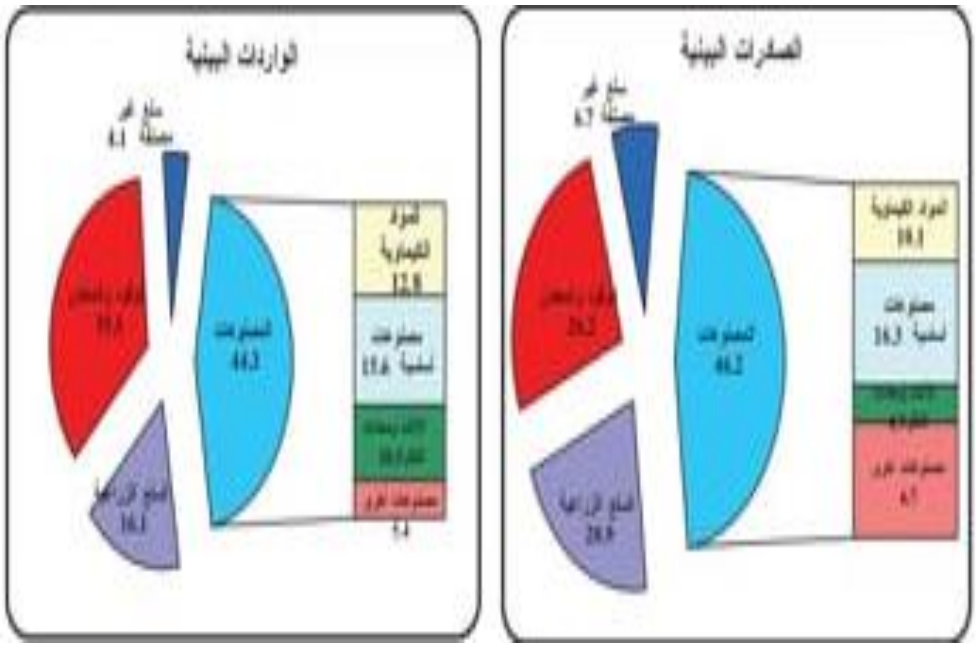


المصدر: تقرير الإقتصادي العربي لعام 2014

وفيما يتعلق بالمجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات فقد انخفضت حصة كل من الآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية، والمصنوعات الأساسية في الصادرات البينية خلال عام 2013، بينما سجلت مجموعة المصنوعات

المتنوعة الأخرى ارتفاعا ملحوظا في أهميتها البينية في الصادرات البينية خلال عام 2013 وذلك بالمقارنة مع العام السابق.

وعلى صعيد هيكل الواردات البينية، فإنه من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة غلى قيمة الشحن والتأمين

**الفترة عام 2018:**

على صعيد الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية، فقد زادت خلال عام 2018 حصة كل من الوقود المعدني والمعادن الأخرى والسلع الزراعية، في حين أنخفضت نسبة مساهمة المصنوعات في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية، فقد ارتفعت حصة مجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية لتبلغ حوالي 17.2 في المائة خلال عام 2018 مقارنة مع حصة قدرها 16.1 في المائة خلال العام السابق، جاء ذلك نتيجة للإرتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار النفط، كما سجل نصيب السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية ارتفاعًا من مستوى 19.6 في المائة محقق خلال عام 2017 ليبلغ حوالي 19.7 بالمائة خلال عام 2018، أما مجموعة المصنوعات فقد انخفضت نسبة مساهمتها في الصادرات البينية لتبلغ حوالي 58.3 في المائة خلال عام 2018 مقارنة مع حصة قدرها 60.2 في المائة خلال عام 2017، الشكل (10)

فيما يتعلق بالمجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات، فقد ارتفعت حصة كل من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية في الصادرات البينية خلال عام 2018 لتصل غلى نحو 18.1 بالمائة و18.2 في المائة على الترتيب مقارنة بعام 2017 في حين انخفضت نسبة مساهمة الآلات ومعدات النقل في الصادرات البينية العربية خلال عام 2018، أما بالنسبة لهيكل الواردات البينية، فإنه من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناجية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية، إلا أنه عمليا توجد اختلافات احصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية، وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية

**الشكل رقم (10) الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (في المائة) 2018.**

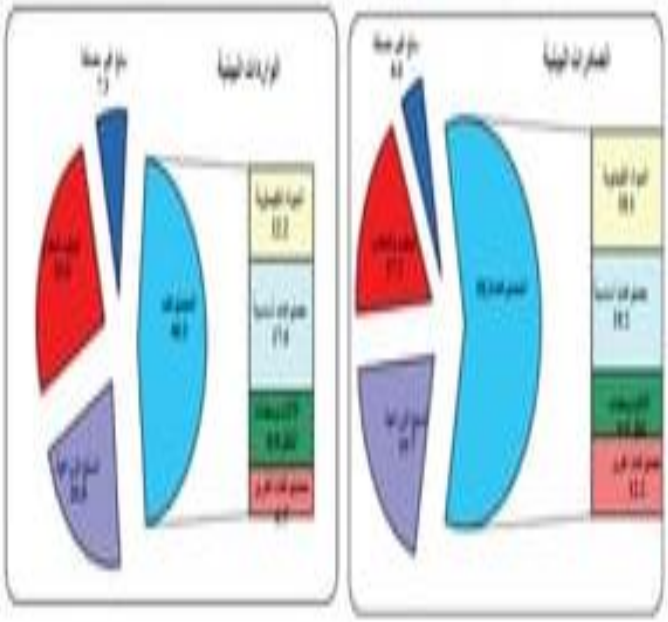

المصدر: تقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2019

**المطلب الثاني: التجارة البينية السلعية لتجمعات العربية**

**فترة عام 2013:**

سجلت التجمعات العربية خلال عام 2013 زيادة في صادراتها النينية بنسب متباينة، فقد ارتفعت الصادرات البينية لاتحاد دول المغرب العربي بنسبة 6.4% في المائة، هذا في حين ارتفعت في باقي التكتلات ولكن بنسب أقل، حيث سجلت الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير نسبة ارتفاع بلغت حوالي 6.1 في المائة وسجلت التعاون لدول الخليج العربية حوالي 4.2 في المائة ومنظمة التجارة الحرة العربية بنسبة 0.9 في المائة، وبالنسبة لحصة الصادرات البينية في اجمالي الصادرات لهذه التجمعات وإن كان بقدر ضئيل خلال عام 2013.

**الجدول (08): مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية لتجمعات العربية (2013-2019).**

| التجمعات العربية | التجارة البينية (مليون دولار أمريكي) | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قيمة الصادرات البينية | | | | | | قيمة الواردات البينية | | | | | |
| | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | معدل التغير 2013 (%) | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | معدل التغير 2013(%) |
| -منطقة التجارة الحرة العربية | 75.904 | 76.487 | 89.788 | 109.568 | 110.511 | 0.9 | 71.857 | 74.958 | 87.116 | 109.425 | 111.318 | 6.6 |
| - مجلس التعاون لدول الخليج العربي | 33.944 | 28.140 | 38.539 | 55.163 | 57.506 | 4.2 | 23.554 | 25.009 | 33.461 | 42.881 | 45.674 | 6.5 |
| - اتحاد دول المغرب العربي | 2.693 | 2.895 | 3.485 | 4.082 | 4.395 | 6.4 | 2.539 | 2.672 | 2.782 | 3.543 | 3.785 | 6.8 |
| - دول اتفاقية أغادير | 2.225 | 1.942 | 2.013 | 2.144 | 2.274 | 6.1 | 1.951 | 1.937 | 1.937 | 2.577 | 2.750 | 6.7 |
| | المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة) | | | | | | المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة) | | | | | |
| -منطقة التجارة الحرة العربية | 10.3 | 8.4 | 7.5 | 8.3 | 8.4 | | 11.9 | 11.4 | 11.8 | 12.7 | 12.8 | |
| -مجلس التعاون لدول الخليج العربية | 6.4 | 4.3 | 4.2 | 5.5 | 5.6 | | 0.5 | 0.6 | 0.3 | 0.2 | 0.1 | |
| -اتحاد دول المغرب العربي | 2.5 | 2.0 | 2.7 | 2.5 | 3.1 | | 2.2 | 2.2 | 2.2 | 2.5 | 2.5 | |
| -دول اتفاقية أغادير | 3.9 | 2.8 | 2.6 | 2.8 | 3.0 | | 1.7 | 1.5 | 1.4 | 1.6 | 1.7 | |

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد عام 2014.

وعلى صعيد الأهمية البينية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات فإن التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تستحوذ على النصيب الأكبر ثم تتبعها حصة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، وعلى الرغم من كل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير يشملان في عضويتهما دولا تتصف اقتصاداتها بالتنوع في الأنشطة الإنتاجية والتصديرية مثل: مصر والمغرب وتونس والأردن، إلا أن الأهمية البينية لتجارتها البينية في التجارة الإجمالية لها لاتزال عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية مثل أسواق المشتركة لأمريكا الوسطى والآسيان والميركسو.

**الشكل (11): حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية 2011-2013.**

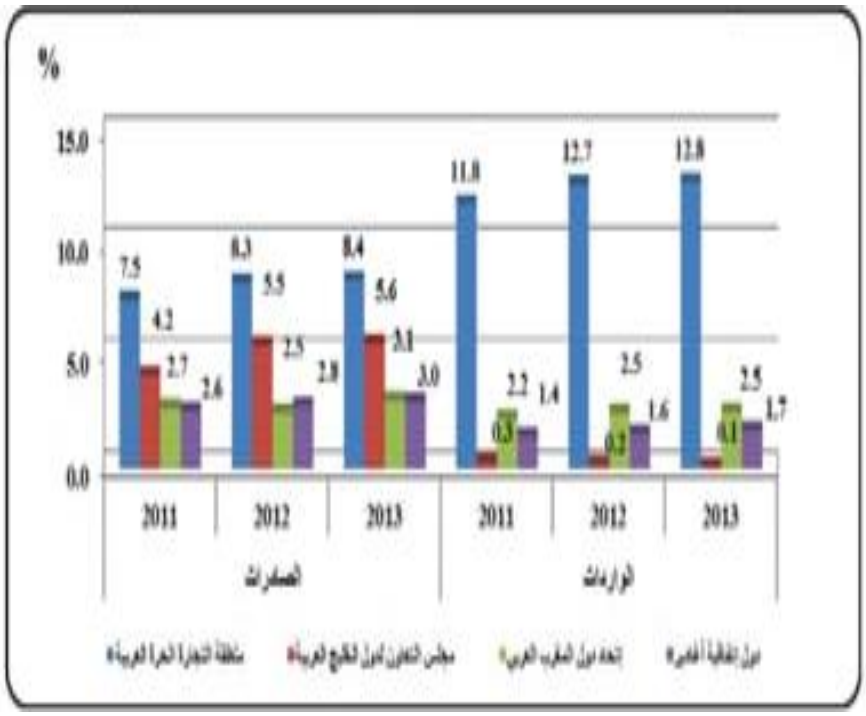


المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014.

وفيما يتعلق بأهم السلع المتبادلة في نطاق كوتكتر تجاري، فتنشر أهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها والآلات والأجهزة الإلكترونية، وتمثلت أهم السلع المتبادلة في إطار تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المعادن ومنتجاتها، والآلات والأجهزة الإلكترونية، والسيارات ووسائل النقل، ومنتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ، الشكل (11).

**الشكل (12): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية متوسط الفترة (2010-2013)**

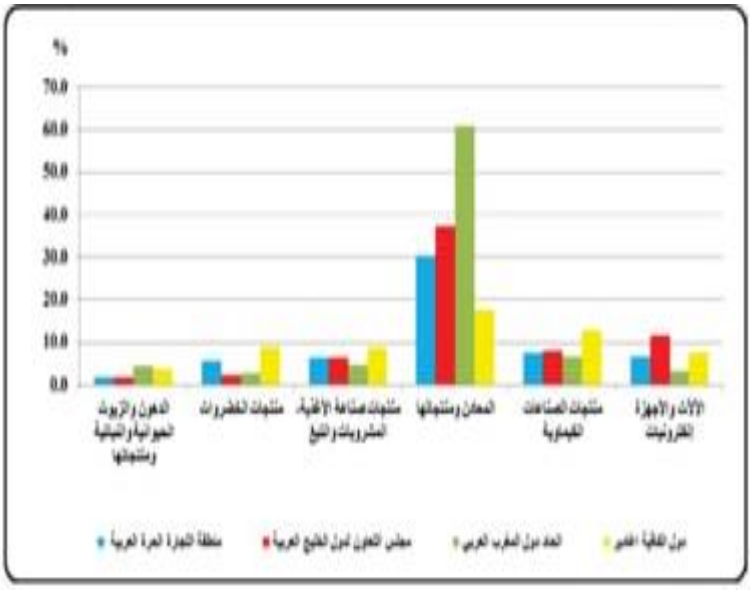


المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014.

وبالنسبة الإتحاد دول المغرب العربي فقد شملت أهم السلع المتبادلة في نطاقه كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية ومنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ، وعلى نطاق اتفاقية أغادير فقد تمتلك أهم السلع المتبادلة في المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، الجدول (09)

**جدول رقم (09): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية للتجمعات العربية متوسط الفترة (2010-2013)**

| الأبواب السلعية (حسب التصنيف المنسق) | منطقة التجارة الحرة العربية | مجلس التعاون لدول الخليج العربية | اتحاد دول المغرب العربي | دول اتفاقية أغادير |
|---|---|---|---|---|
| الحيوانات الحية ومنتجاتها | 4.8 | 3.6 | 1.5 | 2.9 |
| منتجات الخضروات | 5.6 | 2.1 | 2.8 | 9.0 |
| الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها | 1.7 | 1.8 | 4.5 | 3.8 |
| منتجات صناعة الأغذية، المشروبات والتبغ | 6.4 | 6.5 | 4.8 | 8.7 |
| المعادن ومنتجاتها | 30.4 | 37.3 | 60.8 | 17.6 |
| منتجات الصناعات الكيماوية | 7.6 | 8.0 | 6.5 | 12.7 |
| البلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما | 7.3 | 4.7 | 2.1 | 4.4 |
| الجلود الخام ومنتجاتها | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.2 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الخشب والفلين ومصنوعاتها | 0.3 | 0.5 | 0.1 | 0.4 |
| الورق ومنتجاته | 3.6 | 1.5 | 1.8 | 6.4 |
| المنتوجات ومصنوعاتها | 2.1 | 1.4 | 0.8 | 3.3 |
| الإسمنت ومصنوعاتها | 2.9 | 3.0 | 1.3 | 3.7 |
| الأحجار الكريمة | 3.6 | 3.1 | 0.0 | 1.2 |
| الآلات والأجهزة الإلكترونية | 6.7 | 11.7 | 3.3 | 7.4 |
| السيارات ووسائل النقل | 3.4 | 8.1 | 1.4 | 2.3 |
| أجهزة البصرية | 0.2 | 0.4 | 0.6 | 0.2 |
| المصنوعات الأخرى | 1.3 | 1.1 | 0.4 | 1.4 |

المصدر: www.trademap.org

**فترة عام 2018:**

ارتفعت خلال عام 2018 الصادرات البينية لمعظم التجمعات العربية، حيث زادت الصادرات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنحو 1.6 في المائة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة قدرها 4.4 بالمائة، واتحاد دول المغرب العربي بحوالي 9.8 بالمائة، بينما انخفضت الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير بنحو 54.4 بالمائة، وفيما يخص تطور الأهمية البينية للصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه المجموعات، زادت خلال عام 2018 حصة الصادرات البينية لدول اتحاد المغرب العربي بينما تراجعت خلال عام 2018 حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لكل من دول منطقة التجارة الحرة العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول اتفاقية أغادير. الجدول (10)

**الجدول (10): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية (2014-2018)**

| التجمعات العربية | التجارة البينية (مليون دولار أمريكي) | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قيمة الصادرات البينية | | | | | | قيمة الواردات البينية | | | | | |
| | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | معدل التغير 2018 (%) | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | معدل التغير 2018(%) |
| -منطقة التجارة الحرة العربية | 118.462 | 105.513 | 93.776 | 103.660 | 105.270 | 1.6 | 108.534 | 108.5 | 106.895 | 109.924 | 107.297 | -2.4 |
| - مجلس التعاون لدول الخليج العربي | 61.105 | 57.568 | 52.909 | 57.942 | 60.497 | 4.4 | 51.368 | 34 | 59.748 | 52.871 | 58.999 | 11.6 |
| - اتحاد دول المغرب العربي | 5.053 | 4.024 | 2.962 | 2.731 | 2.998 | 9.8 | 4.368 | 52.55 | 2.674 | 2.456 | 2.736 | 11.4 |
| - دول اتفاقية أقادير | 1.967 | 1.883 | 1.732 | 1.893 | 864 | -54.4 | 2.109 | 7 | 1.751 | 1.819 | 2.378 | 30.7 |
| | المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة) | | | | | | المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة) | | | | | |
| -منطقة التجارة الحرة العربية | 9.5 | 12.3 | 15.5 | 16.0 | 14.0 | | | 2.856 | 2.151 | | | |
| -مجلس التعاون لدول الخليج العربية | 6.2 | 5.8 | 7.7 | 1.3 | 1.2 | | 12.8 | 12.6 | 13.2 | 13.7 | 13.1 | |
| -اتحاد دول المغرب العربي | 4.2 | 3.5 | 2.6 | 2.2 | 2.3 | | 9.0 | 9.4 | 2.2 | 2.0 | 2.0 | |
| -دول اتفاقية أقادير | 2.6 | 1.7 | 1.4 | 1.3 | 0.5 | | 3.0 | 2.4 | 1.2 | 1.1 | 1.4 | |
| | | | | | | | 1.3 | 1.4 | | | | |

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد عام 2018.

على صعيد الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، فقد سجلت التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى النصيب الأكبر، وعلى الرغم من أن كل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير يشملان في ضويتها دولا تتصف اقتصاداتها بالتنوع في الأنشطة الإنتاجية والتصديرية مثل: مصر والمغرب وتونس والاردن، إلا أن أهمية النسبة لتجارتها البينية في التجارة الإجمالية لها لا تزال عند مستويات منخفظة لا تقارن بالتجمعات الإقتصادية الأخرى في الدول النامية. الشكل (13)

**الشكل (13): حصة الصادرات البينية في اجمالي صادرات التجمعات العربية (2016-2018)**

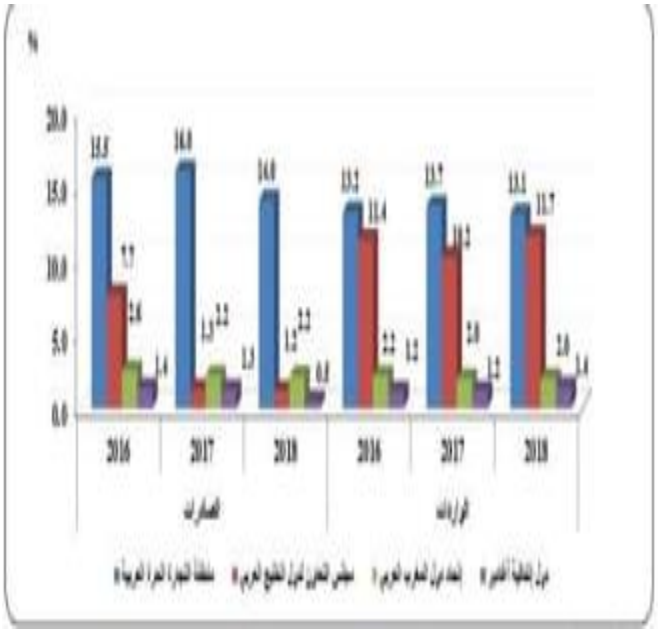

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2019

وبالنسبة لأهم السلع المتبادلة في نطاق كل تكتل تجاري، فتنتشر أهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل من المعادن ومنتجاتها، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاته والآلات والأجهزة الإلكترونية ومنتجات الصناعة الكيماوية، والورق ومنتجاته ومنتجات صناعة الأغذية، كما تمتلك أهم السلع المتبادلة في إطار تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية والسيارات ووسائل النقل والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها. الشكل (14)

**الشكل (14): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية متوسط الفترة (2015-2018)**

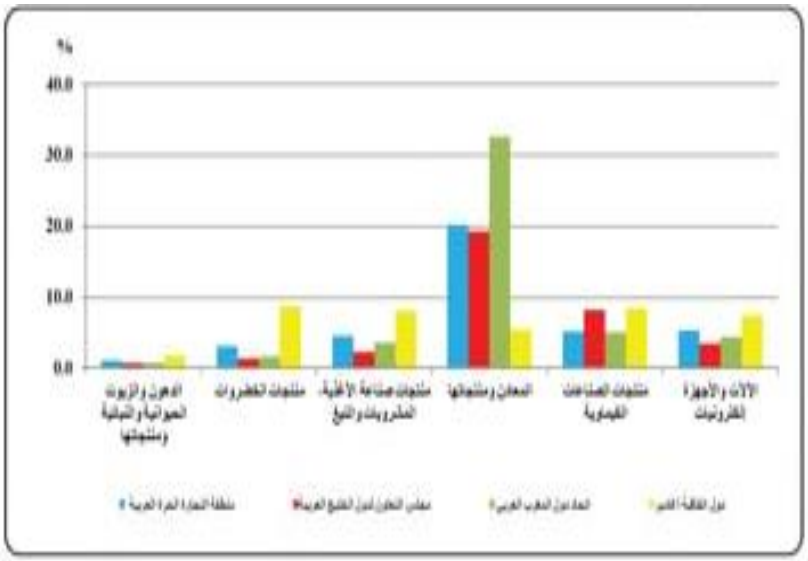


المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2019.

على صعيد اتحاد دول المغرب العربي فقد شملت أهم السلع المتبادلة في نطاقه كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية والآلات والأجهزة الإلكترونية ومنتجات صناعة الأغدية والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما الإلكترونية، ومنتجات صناعة الأغدية.

فيما يخص اتفاقية أغادير فقد تضمنت أهم السلع المتبادلة كل من المنتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات الخضروات والآلات والاجهزة الإلكترونية ومنتجات صناعة الأغدية والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها. الجدول (10)

**الجدول (11): الأهمية النسبية لأهم السلع المتبادلة في التجارة البينية للتجمعات العربية (2015-2018)**

| الأبواب السلعية (حسب التصنيف المنسق) | منطقة التجارة الحرة العربية | مجلس التعاون لدول الخليج العربية | اتحاد دول المغرب العربي | دول اتفاقية أغادير |
|---|---|---|---|---|
| الحيوانات الحية ومنتجاتها | 3.4 | 5.7 | 0.5 | 5.7 |
| الخضروات | 3.3 | 1.5 | 1.5 | 8.4 |
| الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها | 1.2 | 0.7 | 0.7 | 1.7 |
| صناعة الأغذية، المشروبات والتبغ | 3.8 | 2.1 | 3.4 | 7.3 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المعادن ومنتجاتها | 23.8 | 23.6 | 33.9 | 6.1 |
| الصناعات الكيماوية | 5.2 | 8.2 | 5.7 | 8.4 |
| البلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما | 6.9 | 6.0 | 2.3 | 7.1 |
| الجلود الخام ومنتجاتها | 0.2 | 0.1 | 0.1 | 0.1 |
| الخشب والفلين ومصنوعاتها | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.5 |
| الورق ومنتجاته | 4.9 | 1.4 | 2.4 | 3.4 |
| المنتوجات ومصنوعاتها | 3.2 | 0.7 | 1.2 | 2.0 |
| الإسمنت ومصنوعاتها | 3.6 | 3.5 | 1.3 | 4.8 |
| الأحجار الكريمة | 2.5 | 3.2 | 0.8 | 1.8 |
| الآلات والأجهزة الإلكترونية | 5.4 | 4.2 | 4.9 | 7.9 |
| السيارات ووسائل النقل | 3.2 | 6.5 | 1.8 | 2.5 |
| أجهزة البصريات | 0.8 | 0.6 | 0.4 | 0.2 |
| المصنوعات الأخرى | 1.2 | 0.9 | 1.0 | 1.8 |

المصدر : www.trademap.org

**المطلب الثالث: اتجاهات التجارة البينية السلعية**

**الفترة 1998:**

بخصوص اتجاهات التجارة العربية البينية فلاتزال هذه التجارة تتميز بوجه عام بظاهرة التركيز الجغرافي سواء من جانب الصادرات أو الواردات على شريك أو شريكين وتظهر البيانات المكتملة لجميع الدول العربية لعام 1998، ان اتجاه الصادرات لعمان تتركز في دولة واحدة هي الإمارات بنسبة 84 في المائة، كما تتركز الصادرات البينية لكل من البحرين وقطر في دولتين هي السعودية والإمارات بنسبة 53 في المائة و49 في المائة على التوالي، وتتركز الصادرات البينية للسعودية في دولتين هما الإمارات والبحرين بنسبة 27 في المائة و24 في المائة على التوالي، وكذلك تتركز الصادرات البينية للأردن في اتجاه السعودية والعراق بنسبة مقاربة 22 في المائة لكل منها، كما تتركز

الصادرات البينية السورية في اتجاه لبنان والسعودية بنسبة 30 في المائة لكل منهما والسودان في اتحاه السعودية بنسبة 53 في المائة، وتونس في اتجاه ليبيا بنسبة 57 في المائة.[1]

وبخصوص الإتجاه الواردات البينية عام 1998، تبلغ نسبة تركيز واردات عمان من الإمارات 84 في المائة، كما يأتي قرابة نصف الواردات البينية من دولة واحدة بالنسبة للإمارات (من السعودية)، والبحرين (من السعودية) وتونس (من ليبيا) والسودان (من السعودية) ومصر (من السعودية) وموريتانيا (من السعودية).

**الفترة 2018**

يتركز التبادل التجاري بين الدول العربية بصورة عامة في دول الجوار، فيما يخص الصادرات البينية للدول العربية خلال عام 2018، تركز نحو 68 في المائة من صادرات الإمارات في كل من السعودية وعمان واستحوذت لكل من الإمارات والسعودية وعمان على حوالي 78.3 في المائة من صادرات البحرين إلى الدول العربية خلال عام 2018 وفي تونس حصلت دول الجوار (ليبيا والجزائر والمغرب) على نحو 77.1 بالمائة من صادراتها إلى الدول العربية فقد تركزت في كل من تونس ومصر والمغرب بنسبة بلغ إجماليها حوالي 96.3 في المائة إلى كل من الإمارات والسعوديية ومصر، واستحوذت لكل من السعودية والعراق على حصة قدرها نحو 48.4 بالمائة من إجمالي الصادرات الأردنية إلى الدول العربية فيما اتيه نحو 86.4 في المائة من إجمالي صادرات الصومال البينية للدول العربية إلى كل من عمان والإمارات والسعودية أو حصلت مصر على نحو 84.7 في المائة من صادرات العراق البينية، كما حصلت الإمارات والسعودية وقطر على حوالي 68.4 في المائة من إجمالي صادرات عمان، البينية خلال عام 2018 واستحوذت كل من عمان والكويت على حوالي 61.7 في المائة من صادرات قطر البينية واستحوذت مصر والإمارات على حصة قدرها 74.6 في المائة من الصادرات البينية العربية للكويت، وتركز نحو 60.9 في المائة من صادرات ليبيا في مصر والمغرب، بالنسبة لليمن فقد تركزت صادراتها البينية إلى الدول العربية في كل من الإمارات والسعودية وعمان، هذا وتتوزع صادرات الدول العربية التي تتصف بأنها إقتصادات أكثر تنوعًا مثل السعودية ومصر والمغرب، على حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر.[2]

أما بخصوص الواردات السلعية البينية للدول العربية، فقد تركز نحو 87.6 في المائة من واردات الأردن في الواردات من السعودية والإمارات ومصر، ويأتي نحو 65.4 في المائة من الواردات العربية للإمارات في كل من

[1] – تقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن، لعام 1999، 137.

[2] – تقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن، لعام 2019، ص167.

السعودية وعمان، والبحرين وحصلت السعودية والإمارات على نحو 90.7 في المائة من الواردات البينية العربية للبحرين، وجاء حوالي 67.6 في المائة من الواردات البينية لتونس من كل من الجزائر ومصر.

كما استحوذت الإمارات على نحو 61.6 في المائة الواردات البينية للسعودية، وتركزت واردات الصومال البينية في عمان وجيبوتي ومصر بنسبة 81 في المائة واردات العراق البينية في السعودية والأردن وعمان بنسبة 84.0 في المائة.

وجاء حوالي 63.7 في المائة من الواردات البينية لقطر من عمان والكويت وبنسبة 78.9 في المائة من الواردات البينية لعمان من السعودية، ونسبة 77.5 في المائة من الواردات البينية للكويت من كل من الإمارات والسعودية.

أما الواردات البينية لليبيا فقد جاء معظمها من كل من تونس والإمارات والسعودية بنسبة بلغ إجماليها حوالي 71.6 في المائة، تركز حوالي 74.3 في المائة من الواردات البينية لمصر في كل من السعودية والكويت والعراق وحوالي 85.2 في المائة من الواردات البينية للمغرب من كل من السعودية والإمارات والجزائر ومصر، وجاء حوالي 96.2 في المائة من الواردات البينية لموريتانيا من الإمارات ومصر والمغرب، كما جاءت نسبة 76.8 في المائة من الواردات البينية لليمن من كل من الإمارات والسعودية وبالنسبة للواردات البينية لكل من الجزائر ولبنان فإنها تعتبر أكثر توسعًا في مصادر وارداتها في الدول العربية إذ تتوزع حصص الإستيراد لكل منها بين حوالي أربعة إلى خمس دول عربية.

## المبحث الثاني: معوقات التجارة العربية البينية وسبل تنميتها

### المطلب الأول: التحديات التي تواجه التجارة العربية البينية

ترجع أسباب تدني وضعف التجارة العربية البينية إلى عدة عوامل سياسية واقتصادية وجغرافيا وغيرها ولقد لعبت هذه العوامل دورًا مهما في التأثير على حجم التجارة العربية البينية ولاشك أن إزالة هذه العوائق والحد منا سيساهم في تطويرهعاترجع أسباب تدني وضعف التجارة العربية البينية إلى عدة عوامل سياسية واقتصادية وجغرافيا وغيرها ولقد لعبت هذه العوامل دورًا مهما في التأثير على حجم التجارة العربية البينية ولاشك أن إزالة هذه العوائق والحد منا سيساهم في تطويرها، ولكن بعض هذه التحديات لايمكن تعبيرها بسبب طبيعة الدول العربية ومن أهم الأسباب التي تؤثر سلبا على التجاررة البينية العربية مايلي:

1- القدرة التنافسية للمنتجات العربية مقارنة بالمنتجات العالمية ضعيفة نسبيا من حيث السعر والجودة والتكاليف، فالمنتجات الأسيوية أكثر تنافسية من حيث السعر والمنتجات العربية أكثر تنافسية من حيث النوعية مما ينعكس سلبا على انخفاض التجارة البينية فيما بين الدول العربية.

2- تخلف الهياكل التسويقية في معظم الدول العربية والتي تتجلى بدائية الخدمات التسويقية المتاحة وعدم ملائمتها للمواصفات العالمية المطلوبة من حيث الجودة فضلا عن ضعف توافر المعلومات التسويقية وضعف أساليب الدعاية وترويج.[1]

3- ارتفاع معدلات الحماية والقيود في بعض الدول العربية، بدفع المصدرين العرب إلى التصدير إلى أسواق دول آخرى تفرض حماية أقل خاصة وأن الدول الصناعية المتقدمة معدلات التعريفة الجمركية فيها منفظة وبالخصوص على السلع الإستهلاكية.

4- ضعف البنية التحتية في بعض الدول العربية والتي تعرقل تسهيل انسياب التجارة البينية بينها مثل ضعف شبكة المواصلات وعدم استكمال شبكات النقل البري والنقل بالسكك الحديدية بين الدول العربية خاصة بين دول المشرق ودول شمال إفريقيا، إلى جانب عدم وجود أسطول النقل وبالتالي ينعكس ذلك على سعر الصادرات البينية إلى تصبح أغلى نسبيا عمقارنة بأسعار السلع تستورده من الدول الصناعية الكبرى.

5- نقص قابلية التحويل لمعظم العملات العربية مما يطيل إجراءات التحويل الأخرى اللازمة ويعطل السير عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية.[2]

6- قلة السلع المنتجة والتماثل الكبير بين ما ينتج في البلدان العربية (أي أنها منافسة لبعضها البعض) وذلك ناتج عن سياسة الإحلال محل الواردات التي بني على أساسها التصنيع في معظم هذه البلدان بالإضافة إلى تطبيق سياسات حمائية شديدة للصناعات الناشئة والتي افقدتها الجودة والمواصفات معظمها انشئ لحاجات أسواق خارج البلدان العربية مثل الصناعات النفطية ومشتقاتها.[3]

---

[1] – رياض الأشر، التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة جامعة البحث، المجلد 38، العدد 56، 2016، ص130.

[2] – نرج شعبان، التجارة والإستثمار البينيات كمدفوعة للتكامل الإقتصادي العربي، مذكرة، ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2005، ص ص 139-140.

[3] – كبير سميحة، آراء التجارة الخارجية العربية والبنية (2001-2000)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، العدد 05، ص ص 80-81.

**المطلب الثاني: معوقات التجارة العربية البينية**

تعود أسباب تدني التجارة العربية البنية إلى عوامل سياسية وهيكيلية وجغرافيا وغيرها، قد لعتب هذه العوامل دورًا مهما في تأثير على جحم التجارة العربية البينية.

**الفرع الأول: الأسباب السياسية**

لقد تحالفت الدول العربية نوادي مع معسكرات متباينة في العالم، وتبنت معها علاقات قوية بما انعكس ذلك على علاقات الدول العربية مع بعضها البعض، وهذا بدوره أدى إلى ضعف العلاقات العربية التجارية والإقتصادية، ويمكن أن نلخص الأثار السياسية على التجارة العربية البينية في النقاط التالية:[1]

- تباين الأنظمة الإقتصادية للدول العربية، فبعضها يهيمن فيها القطاع الخاص، بينما البعض الآخر يهيمن فيها القطاع العام، مما يجعل آلية التعاون والتعامل بين القطاعين عبر حدود الدول غير منجة وغير فعالة في مجال زيادة التبادل التجاري، وبالإضافة إلى ذلك فإن القرارات الإقتصادية والتجارية لمعظم الدول العربية تتآثر بتوجهات حكومتها بشكل عام؛
- ارتباط الدول العربية سياسيا مع بقية دول العالم بروابط تحالف سياسي، واتفاقيات اقتصادية وتجارية ومشاريع مشتركة إلى جانب تلقيها للمساعدات والمنح والقروض مع دول مختلفة، جعل العلاقات الإقتصادية والتجارية مع دول العالم أقوى من نظيرها مع الدول العربية؛
- تتميز معظم الدول العربية بصفر إقتصادها، ويتحكم فئة قليلة من قبل القطاع الخاص بجزء كبير من الفعاليات الإقتصادية فيها، ونظرا لأن الإنفتاح التجاري قد يؤدي إلى تعارض مصالح القطاع الخاصة في الدول العربية، فقد أدى هذا الأمر من عزيمة تطور التجارة والتبادل التجاري بين الدول العربية؛
- مازالت الدول العربية تعاني من الكثير من الصعوبات والقيود من حيث حركة الأفراد وحركة رؤوس الأموال، فليس من السهل الحصول على تأشيرات إقامة أو تحويل الأموال في معظم الدول العربية.[2]

[1] – طراد بلقاسم، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خضير ببسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص55.

[2] –طالب عوض، عامر باكير، التجارة العربية البينية الواقع والآفاق المستقبلية، متاح على الموقع www.cba.edu.ku/wtou/download/conf3n/talib.pdf.:

**الفرع الثاني: الأسباب الإقتصادية**

وترتبط الأسباب الإقتصادية لعدم نمو التجارة العربية البينية بالشكل المطلوب بالقيود النقدية والمالية التي تفرضها الدول العربية، اضافة إلى الهيكل الإقتصادي للدول والسياسات الإقتصادية التي تتبعها ويمكن تفصيلها كالأتي:[1]

**1- القيود الجمركية وغير جمركية:**

إن اختلاف هياكل تكلفة الإنتاج بين الدول العربية أدى إلى غرض قيود جمركية وقيود غير جمركية من أجل حماية منتجاتها.

**1-1- القيود غير الجمركية:**

تشمل هذه القيود والتي تمثل عقبة أساسية

**1-1-1: القيود النقدية:** وتتجسد في:

- الرقابة على النقد والقيود على إجراءات التحويل ومدفوعات بنوك الدول العربية.
- التشدد في إجراءات الإئتمان فيما بين الدول العربية.
- عدم قابلية التحويل بالنسبة لأغلب العملات العربية وتعدد أسعار الصرف.

**1-1-2: القيود الإدارية:**[2]

- ضعف الخبرات في أليات العمل التكميلي وتعدد التاجاهات الإدارية وتضاربها أحيانا.
- إعادة التثمين الجمركي وكثرة الوثائق الورقية غير الضرورية التي تتطلب مع البضاعة
- مشاكل النقل والعبور وإجراءات فحص العينات والتخليص الجمركي وتكاليفه والتفتيش عند المعابر الحدودية

**1-1-3: القيود الفنية:**[3]

- التشدد في اشتراط المواصفات وتعددها لنفس المنتج وتغيرها بدون اشعار مستواحيات

---

[1] – أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 237، 238.

[2] – رسلان خضور، تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية، المجلد 28، العدد 33، متواجد على الموقع www.tishreen-snern.net/new2006.

[3] – المرجع نفسه.

- التشدد في الإشتراطات والإجراءات الصحية والبيئية وارتفاع تكاليف التحاليل المبرية وتضارب نتائجها أحيانا.
- طول الوقت اللازم للإعتراف بشهادة المطابقة.
- طلب رخص الإستيراد والتصدير احيانا.
- عدم الإتفاق على قواعد منشآ عربية تفصيلية

**1-1-4: القيود المالية:**

- قلة اقبال المؤسسات المالية العربية ومؤسسات التمويل على تشجيع تمويل التجارة العربية البينية.
- ميل بعض الدول العربية إلى تصدير سلعها إلى الدول غير عربية بهدف الحصول على عملات حرة قد لا تستطيع بعض الدول العربية توفيرها بالسرعة المطلوبة علاوة على الرغبة في استمراريتها في السوق العالمي أو لسداد قيمة قروض أو تنفيذ لتعاقدات ثنائية مع تلك الدول.

**1-1-5: القيود الكمية:**

- حصر الإستيراد بمؤسسات تابعة لقطاع العام وقود موسمية للإستيراد تخضع للإتفاقيات ثنائية ورخص استيراد وعدم تطبيق الرزنامة الزراعية في كثير من الأحيان.
- قد تلجأ بعد الدول الأعضاء إلى الإستيراد من الخارج وفقا لموازنتها النقدية وكمية المتاح من النقد الأجنبي.

**1-2- مشكلة الرسوم والضرائب ذات الآثر المماثل للتعريفة الجمركية:**

- كرسوم الطوابع ورسم القنصلية، ورسوم الإحصاء وخدمات الجمارك ورسوم لها مصلحة عامة مثل الرسوم البيطرية ورسوم المرور على الطرق مما يؤثر على قيمة البضاعة وكلفتها.
- التميز في المعاملة الضريبية والمغالات في طلب الإستثناءات على التخفيضات الجمركية وهناك اسباب آخرى تؤول دون نمو التجارة العربية البينية مذكر منها:[1]

1- غلبة النظرة الأنية عن النظرة الطويلة المدى وطغيان المصلحة الأنية على المصالح الطويلة المدى، فكثيرا ما كان التاجر في التطبيق الجدي لبعض الإتفاقيات والمشاريع، ثم تبدأ جولة جديدة لمدخل جديد دون انتظار نضوج التجربة الأولى، ولا تلبت التجربة الثانية أن تعاني الإهمال نفسه الذي لاقته التجربة السابقة؛

[1] – بلقاسم فيلالي خيرة، دور برنامج شوير التجارة العربية في تطوير التجارة العربية البينية (1980-2010) رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص217.

2- ضعف آليات تنفيذ القرارات وغياب صفة الزامية التطبيق مع افتقار نصوص الإتفاقيات إلى الدقة وتحديد الهدف والوسيلة، وحتى الصياغة التي غالبا من تتضمن ثغرات تسهل على الدول الأعضاء التنقل من إلتزاماتها تجاه الإتفاقيات؛

3- إن طموح كل دولة لتحقيق تنمية سريعة في العديد من الدول العربية في فترة الطفرة النفطية، أدى إلى تعميق التبعية في ميادين الإستثمار والتجارة والصناعة، بتنفيذ وإدارة وصيانة الشركات المتعددة الجنسيات؛

4- انخفاض قابلية البلدان العربية النفطية تقديم المساعدات والقروض الميسرة إلى البلدان الأقل ثراء مع تباين شديد في مستويات النمو بين الدول العربية؛

5- ان الوفرة المالية والسيولة الضخمة التي تدرها الدول الحليجية بالذات أثر ارتفاع أسعارها السهلة القائمة على المضاربة واللهث وراء الأسعار المرتفعة الناتجة عن ارتفاع معدلات التضخم المتنامية تجعل الحاجة إلى ارتفاعات أكبر وأكبر الأسعار النفط وبذلك تصبح رهينة لأسعار النفط وتقلبها؛

6- إطلاق وصفات إقتصادية واحدة للدول العربية دون الأخذ بعين الإعتبار آوضاعها واحتياجاتها الإقتصادية المختلفة رغم أن الجسم العربي واحد في الناحية الجغرافية والقيم والإرث الثقافي، ومن نتمكن من أرضية إقتصادية متجانسة إذا لم تع هذه الإختلافات ولم نستثمرها بالشكر الصحيح وهذه المسألة تمس توظيف رؤوس الأموال وهي مسألة غير موجودة بالنسبة للدول العربية؛

7- تعتمد بعض الدول العربية (غير الخليجية) كمصدر لإيراداتها العامة وتمويل نفقاتها على رسوم الجمارك، الأمر الذي أدى إلى عدم تنفيذ الرسوم ذات الأثر المماثل في هذه الدول بسبب التخوف غير المبرر من نقص حصيلة رسوم الجمارك؛

8- قد تتأثر التجارة العربية بالعلاقات السياسية الثنائية، إذ يرتفع حجم التبادل التجاري مع ارتفاع العلاقات الثنائية الجيدة بين الدولتين وأن تباعدنا جغرافيا، وفي الوقت نفسه ينخفض التبادل التجاري بين الدولتين متجاورتين إلى مستوى الصفر في حالة تدهور علاقتها السياسية وهو ما يمثل قدر كبير من المخاطرة؛

9- عدم الإهتمام بإقامة المشاريع العربية التكاملية وغياب أو ضعف المناخ الإستثماري؛

10- تشابه الهياكل الإقتصادية والإنتاجية والإجتماعية مما أدى إلى محدودية القاعدة الإنتاجية وبالتالي تشابه الصناعات التصديرية في الوقت الذي تركز فيه الدول العربية على زيادة صادراتها، وبالتالي حدوث تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها وجعل العلاقة التجارية البينية تنافسية لا تكاملية.

**المطلب الثالث: آليات تنمية التجارة العربية البنية**

تحتاج التجارة العربية البينية إلى دفعة قوية لتحقيق التقدم والتكامل الذي يسعى إليهما كل عربي في ظل الظروف الدولية الراهنة وفي هذا السير نسوق بعض المقترحات التي تساعد على تنمية التبادل التجاري العربي في مايلي:[1]

**الفرع الأول: تشجيع رؤوس الأموال العربية البينية:**

لايوجد رقم محدد لحجم الأموال العربية في الخارج إلا أن البعض يقدرها بين 800 مليار دولار و 1.3 ترليون دولار، سواء كان الرقم صحيحًا أو غير صحيح فمن الواضح أن حجم الأموال العربية في الخارج كبيرة جدًا وإذا ثم استخدامها بالشكل المناسب فسوف يساهم مساهمة فعالة في التنمية العربية، ولذلك فقد يكون من المناسب انشاء سوق مالية عربية مشتركة تعمل على جذب هذه الأموال خاصة بعد الأحداث 11 من سبتمبر والتطورات الأخيرة والتي تنسم بالعداء الشديد للعرب خاصة من جانب الولايات المتحدة أو مما يلاشك فيه أن نشاك اتحاد البورصات العربية الأخيرة، وقيامه بإجراء الإتفاق الثلاثي بين بورصات كل من لبنان والكويت ومصر كمحاولة لوضع نواة للسوق لمواصلة الجهود الرامية إلى انشاء سوق مالية عربية مشتركة تتحرك من خلالها أدوات الإستثمار غير المباشر بحرية كاملة بين الدول الأعضاء.

**الفرع الثاني: تشجيع اقامة المشروعات الخاصة العربية المشتركة**

من المعروف أن الدول العربية قد أقامت العديد من المشاريع المشتركة مقل شركات التعدين والنقل والملاحة وغيرها، ومن ذلك لم تساعد هذه المشاريع على تقوية أواصر التعاون العربي إلا أن من يحاول تقيم دور وآثر هذه المشاريع سوف يلاحظ أن المشاركة في هذه المشاريع قد اقتصر آساسا على التمويل مما جعل هذه الخطوة التكاملية التي تجسدت بقيام المشاريع ضيقة الأفق، كما أن قيام المشاريع العربية المشتركة قد أتم بعشوائية في الغالب، أي لم توضع استراتيجية لتنظيم العمل الإقتصادي العربي المشترك تحكم انتقاء المشاريع الواجب إقامتها في إطار خطط التكامل الإقتصادي.

[1] – دراسة حول التجارة العربية البينية، المعوقات ومقومات النجاح، متاح على الموقع:
www.tpegypt.gov.eg/Arstudies/deltegaraelarabaa.pdf

**الفرع الثالث: تنمية التبادل التجاري العربي**

يسود العالم حاليا اتجاه قوي نحوى التنمية الدولة من خلال تحرير التجارة الخارجية، بل وتتبنى الدول الصناعية المتقدمة مبدأ التنمية من خلال التجارة كبديل عن برامج المساعدات التي كانت تقدمها الدول النامية ولاشك أن قيام منظمة التجارة العالمية وما انبثق عنا من آليات ما هي إلا تكوين لهذا التوجه، وفي ظل هذه التوجهات تظهر الحاجة الملحة إلى ضرورة إيجاد صيغ فعالة لزيادة قيم وكميات التجارة العربية البينية كمدخل للتنمية، وإذا كان البعض يتحدث في فشل مدخل تحرير التجارة كطريق للتكامل يحتاج إلى مزيج من الآليات المحفزة للتعاون، ولن يتمكن أسلوب أو مدخل واحد من احداث التعاون المطلوب، ومن هنا فإننا نحتاج إلى إعادة النظر في تفعيل التجارة العربية البينية، خاصة في ظل المعطيات الدولية الجديدة دون إهمال العناصر الآخرى.[1]

[1] – دراسة حول التجارة العربية البينية، المرجع السابق.

**خلاصة:**

تحتل الإقتصاديات العربية مكانة ضعيفة في الإقتصاد العالمي، وهذا راجع إلى ضعف الوزن النسبي لتجارتها الخارجية من حجم التجارة العالمية، زيادة إلى محدودية قاعدة منتجاتها، كما أنها تفتقر إلى المنهجية العلمية والعملية لعملية تحرير التجارة أدت هي الأخرى دورًا في عرقلة تفعيل دور التجارة العربية، ورغم تفعيل مسار التجارة العربية البينية في إطار العمل العربي المشترك وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول العربية فيما بينها لتنشيط التجارة البينية، إلا أن مشاكل ومعوقات أبقت على دور متواضع لتجارة العربية البينية.

# خاتمة

**خاتمة**

على الدول العربية أن تقي دروس الماضي وتجارب الدول التي سبقتها في مشروعات الوحدة والتكتلات الإقتصادية العملاقة والتي أثبت نجاحًا متميزا ومكاسب تعجز الدول وهي منفردة على تحقيقها إن المجهودات التي قامت بها الدول العربية لتشجيع التجارة السلعية العربية البينية شهدت تطورًا إيجابيا خلال السنوات الأخيرة، لكنها تبقى بعيدة عن تحقيقها للتكامل ويعود ذلك إلى وجود تحديات صعبة أو لمواجهة هذه التحديات وجب عليها توحيد جهودها وتنسيق مواقفها وتعزيز تعاونها الإقليمي، وهذا بإيجاد مبادرة جديدة لخلق تكامل إقتصادي عربي.

والجدير بالذكر أن اتفاقيات الجاتنا قد فتحت الباب على مصراعيه أمام الدول الأطراف لإنشاء التكتلات الإقليمية، مثل منطقة تجارة حرة العربية الكبرى، وأبازت اتخاذ قرارات وسياسات تفضيلية، داخل التكتل لمصلحة الدول الأطراف المشتركة فيها.

ولقد كان الهدف وراء هذه الدراسة الوقوف على واقع التجارة السلعية العربية البينية والتحديات اليت تواجهها، وذلك بالإعتماد على مختلف الإحصائيات والبيانات

وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج من شأنها تأكيد الفرضيات وتقديم بعض الإقتراحات كمايلي:

**أولا: نتائج الدراسة:**

توصلنا من خلال دراستنا إلى عدة نتائج نذكر منها مايلي:

- من بين المعوقات التكامل الإقتصادي العربي طبيعة هياكل إقتصاديات الدول وضعف الحرية السياسية والممارسة الديمقراطية الفرضية الأولى محققة
- من الأهداف منطقة التجارة الحرة زيادة حج بالتبادل التجاري بين الدول الأعضاء وتعديل بنية الإستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية ولتطوير البنية التحتية للإستثمار.
- القدرة التنافسية للمنتجات العربية مقارنة بالمنتجات العالمية ضعيفة، فالمنتجات الأسيوية أكثر تنافسية من حيث السعر والمنتجات العربية أكثر تنافسية من حيث النوعية مما ينعكس سلبا على انخفاض التجارة البينية فيما بين الدول العربية.

**ثانيا: الإقتراحات:**

**في ضوء النتائج السابقة يمكننا طباعة بعض الإقتراحات**

- زيادة الإهتمام بتشجيع التجارة السلعية العربية البينية من قبل الدول العربية
- تطوير القطاع الإنتاجي وتنويعه ليكون ركيزة لتوسع المبادلات التجارية العربية
- ضرورة توفير بنية تحتية عربية مشتركة تتضمن وسائل نقل والإتصالات وإيجاد شبكة طرق تربط أجزاء الوطن العربي فيما بينها
- السعي إلى تذليل العقبات التي تعترض طريق التجارة العربية البينية من أجل قيام التجارة بدورها الطبيعية كمحرك لتنمية.

**ثالثا: آفاق الدراسة:**

بعد استعراض نتائج الدراسة تبادرت لنا تساؤلات جديدة يمكن أن تكون بحوثا مستقبلية للمهتمين بالموضوع وهي:

- انعكاسات التجارة السلعية العربية على الإقتصاد العربي.
- دور الجافتا في التجارة السلعية العربية البينية.
- أفاق التجارة السلعية العربية البينية في ظل التكتلات الإقليمية الجديدة

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

**الكتب**


1. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
2. عبد القادر رزيوق المخادمي، التكامل الإقتصادي العربي، الديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2009.
3. كاظم عبادي الجاسم، جغرافيا التجارة الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
4. مجموعة طلال أبو غزالة، تكلفة التجارة العربية البيئية (دراسة تطبيقية للفترة 1990-2010)، 2014.
5. محمد عزت اللحام وآخرون، العلاقات الإقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، مكتبة المجتمع العربي، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
6. محمود الجمعي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980م.


**الرسائل والأطروحات**


1. بلقاسم فيلالي خيرة، دور برنامج شوير التجارة العربية في تطوير التجارة العربية البينية (1980-2010) رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012/2011.
2. خاطر أسمهان، دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير في العلوم الإفتثصادية، غير منشورة، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2013/2012.
3. طراد بلقاسم، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خضير ببسكرة، الجزائر، 2013/2012.
4. فرج شعبان، التجارة والإستثمار البينيان، كمدخلين للتكامل الإقتصادي العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، الجزائر، 2005.
5. لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية (المنطقة الحرة المشتركة، الأردن، السورية)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012/2011.
6. نجاح منصوري، آثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البنية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2014، 2015.
7. نرج شعبان، التجارة والإستثمار البينيات كمدفوعة للتكامل الإقتصادي العربي، مذكرة، ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2005.

# خاتمة


**التقارير**

1. اعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي، رقم 1317/دع 59 بتاريخ 1997/02/13.
2. التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2003.
3. التقرير الإقتصادي العربي الموحد، عام 2004.
4. التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2000.
5. تمت إعادة تبويب هيكل التجارة الإجمالية العربية بإستخدام البيانات المتاحة في استبيان التقرير الإقتصادي الموحد، بالإضافة غلى بيانات مجمعة من قاعدة بيانات PC-TAS وقاعدة بيانات الأمم المتحدة COMTRADE ليعكس الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية.
6. ثم تجميع الهيكل السلعي للتجارة البينية أسوة بالتصنيف المتبع في الجزء المتعلق بالهيكل السلعي للتجارة الإجمالية، أي حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية (sitc-Rev2)

**المجلات**

1. الجوزي جهينة، التكامل الإقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة إقتصاديات شمال إقريقيا، جامعة ، عدد 05.
2. رياض الأشر، التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة جامعة البحث، المجلد 38، العدد 56، 2016.
3. كبير سميحة، آراء التجارة الخارجية العربية والبنية (2001-2000)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، العدد 05.

**المواقع الالكترونية**

1. طالب عوض، عامر باكير، التجارة العربية البينية الواقع والآفاق المستقبلية، متاح على الموقع: www.cba.edu.ku/wtou/download/conf3n/talib.pdf.
2. رسلان خضور، تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية، المجلد 28، العدد 33، متواجد على الموقع www.tishreen-snern.net/new2006.
3. دراسة حول التجارة العربية البينية، المعوقات ومقومات النجاح، متاح على الموقع: www.tpegypt.gov.eg/Arstudies/deltegaraelarabaa.pdf

# الفهارس

# فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

**إهداء**

**مقدمة:** ..... أ

**الفصل الأول: الإيطار النظري لتكامل الإقتصادي العربي ومنطقة التجارة الحرة** ..... 5

**تمهيد:** ..... 5

**المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التكامل الإقتصادي العربي** ..... 6

**المطلب الأول: تعريف التكامل الإقتصادي العربي:** ..... 6

**المطلب الثاني: أهمية التكامل الإقتصادي العربي:** ..... 6

**المطلب الثالث: مقومات التكامل الإقتصادي العربي** ..... 6

**أولا: المقومات غير اقتصادية** ..... 7

**ثانيا: المقومات الإقتصادية:** ..... 7

**المطلب الرابع: معوقات التكامل الإقتصادي العربي** ..... 7

**أولا: المعوقات الإقتصادية للتكامل الإقتصادي العربي** ..... 8

**ثانيا: المعوقات الإجتماعية** ..... 8

**المبحث الثاني: الأساس النظري لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** ..... 9

**المطلب الأول: انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** ..... 9

**المطلب الثاني: الإيطار القانوني** ..... 10

**المطلب الثالث: البرنامج التنفيذي لتأسيس منطقة التجارة الحرة** ..... 11

**المطلب الرابع: أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** ..... 12

**المبحث الثالث: الدراسات السابقة** ..... 13

**المطلب الأول: المجلات** ..... 13

**المطلب الثاني: المذكرات** ..... 14

**المطلب الثالث: المؤتمرات** ..... 15

**المطلب الرابع: القيمة المضافة** ..... 15

**أوجه التشابه:** ..... 15

# الفهارس

أوجه الإختلاف: ..... 15
خلاصة ..... 16
الفصل الثاني: مواقع التجارة السلعية العربية البينية
تمهيد: ..... 18
المبحث الأول: التجارة العربية البينية ..... 19
المطلب الأول: أداء التجارة البينية السلعية العربية ..... 19
1- أداء التجارة البينية السلعية العربية ما بين 1998-1999 ..... 19
2- أداء التجارة البينية السلعية العربية ما بين 2000-2004 ..... 20
3- أداء التجارة البينية السلعية العربية ما بين 2005-2009 ..... 21
4- أداء التجارة البينية السلعية العربية ما بين 2009-2013 ..... 23
5- أداء التجارة البينية السلعية العربية ما بين 2014-2018 ..... 25
الفرع الأول: الهيكل السلعي لتجارة الإجمالية العربية ..... 27
1- خلال الفترة 200-2004 ..... 27
2- الفترة 2009 ..... 29
الفترة عام 2013 ..... 30
الفترة عام 2018: ..... 31
الفرع الثاني: تطور الهيكل السلعي لتجارة البينية ..... 32
الفترة عام 1998. ..... 32
الفترة لعام 2008 ..... 33
الفترة 2013 ..... 35
الفترة عام 2018: ..... 36
المبحث الثاني: معوقات التجارة العربية البينية وسبل تنميتها ..... 37
المطلب الأول: التحديات التي تواجه التجارة العربية البينية ..... 47
المطلب الثاني: معوقات التجارة العربية البينية ..... 49
الفرع الأول: الأسباب السياسية ..... 49
الفرع الثاني: الأسباب الإقتصادية ..... 50
المطلب الثالث: آليات تنمية التجارة العربية البنية ..... 53

# الفهارس


الفرع الأول: تشجيع رؤوس الأموال العربية البينية: ..... 53

الفرع الثاني: تشجيع اقامة المشروعات الخاصة العربية المشتركة..... 53

الفرع الثالث: تنمية التبادل التجاري العربي..... 54

المطلب الثاني: التجارة البينية السلعية لتجمعات العربية ..... 37

فترة عام 2013:..... 37

فترة عام 2018:..... 41

المطلب الثالث: اتجاهات التجارة البينية السلعية..... 45

الفترة 1998:..... 45

الفترة 2018..... 46

خاتمة..... 57

**قائمة المصادر والمراجع ..... 59**

**الفهارس ..... 62**

## فهرس الجداول


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| جدول رقم (01) يبين قيمة ونمو التجارة العربية البينية | 19 |
| جدول رقم (02) اداء التجارة البينية العربية | 20 |
| الجدول رقم (03) أداء التجارة البينية السلعية العربية ما بين 2005-2009 | 21 |
| جدول رقم (04) أداء التجارة البينية العربية (2009-2013) | 23 |
| جدول رقم (05) أداء التجارة العربية البينية (2014-2018) | 25 |
| جدول رقم (06): الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية 2000-2004 | 27 |
| جدول رقم (07) هيكل الصادرات والواردات العربية البينية عام 1998 | 33 |
| الجدول (08): مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية لتجمعات العربية (2013-2019). | 38 |
| جدول رقم (09): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية للتجمعات العربية متوسط الفترة (2010-2013) | 40 |
| الجدول (10): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية (2014-2018) | 42 |
| الجدول (11): الأهمية النسبية لأهم السلع المتبادلة في التجارة البينية للتجمعات العربية (2015-2018) | 44 |

## قائمة الأشكال


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| الشكل رقم (01): التغير في التجارة العربية عام 2009 | 22 |
| الشكل رقم (02) نسب تغير التجارة البينية للدول العربية | 24 |
| الشكل رقم (03) نسب تغير التجارة العربية البينية (2018) | 26 |
| الشكل (04) الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية عام 2004 | 28 |
| الشكل رقم (05): الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية عام 2009 | 30 |
| الشكل (06) الهيكل السلعي للصادرات والورادات العربية الإجمالية 2013 | 31 |
| الشكل (07) الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية (2018) | 32 |
| الشكل رقم (08) الهيكل السلعي لتجارة البينية العربية عام 2008 | 34 |
| الشكل رقم (09): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية2013 | 35 |
| الشكل رقم (10) الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (في المائة) 2018. | 37 |
| الشكل (11): حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية 2011-2013. | 39 |
| الشكل (12): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية متوسط الفترة (2010-2013) | 40 |
| الشكل (13): حصة الصادرات البينية في اجمالي صادرات التجمعات العربية (2016-2018) | 43 |
| الشكل (14): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية متوسط الفترة (2015-2018) | 44 |